كلية الحقوق

المرافعة أمام القضاء الفرعوني

بين (الشفاهية والكتابية)

الباحث الدكتور

عبدالله طه فرحات سعده

مدرس فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق جامعة دمياط (سابقا)

والمنتدب بكلية المعاملات القانونية الدولية

جامعة المنصورة الجديدة

seadaa039@gmail.com

ملخص المقال:

يردد أغلب الكتاب والباحثين في مجال تاريخ القانون الفرعوني ما ذكره ديودور الصقلي، ويقطعون بصحته حتى بات ذلك حقيقة لا يثور بشأنها شك..

وسوف نناقش في هذا المقال جانب مما ذكره ديودور الصقلي بشأن استلزام القانون الفرعوني المرافعات الكتابية وأن النظام القضائي الفرعوني لم يعرف فكرة شفوية المرافعة القضائية مطلقا. حيث كانت تحرر المذكرات التي تقدم للمحكمة ويمَكَّن كل خصم في الدعوى من الاطلاع على ما قدمه الخصم الآخر، وذلك كي لا يتأثر القضاة بحسن المنطق وسلامة الصوت وملكة الإلقاء وهيئة المترافع وما قد يذرفه بعض الخصوم من دموع تحايلا وبما قد يأتوه من حركات أو إشارات تحرك العواطف في قلب المخاطب والسامع.

وبعد أن نناقش ما ذكره ديودور الصقلي وغيره من الكتاب اليونانيين نستعرض – وفقا للوثائق التاريخية – مدى معرفة النظام القضائي الفرعوني لمبدأ المرافعة الشفوية. ولننظر، هل سيبقى إجماع الباحثين قائما ؟! ليس بشأن المرافعات الكتابية وحدها، ولكن أيضا بشأن الإنابة أمام المحاكم في المرافعة.!!!

Article summary;

Most writers and researchers in the field of the history of Pharaonic law repeat what was mentioned by the Greek travellers, especially Diodorus of Sicily, and are certain of its validity until this has become a fact about which no doubt arises.

In this article, we will discuss part of what Diodorus of Sicily said regarding Pharaonic law requiring written pleadings and that the Pharaonic judicial system did not know the idea of oral judicial pleadings at all. The memorandums that were submitted to the court were prepared and each opponent in the case was enabled to see what the other opponent had presented, so that the judges would not be influenced by the good logic, the soundness of the voice, the skill of diction, the form of pleading, the tears that some opponents might shed in deception, and the movements or signs that they might make that stirred emotions. In the heart of the addressee and the listener.

After we discuss what was mentioned by Diodorus of Sicily and other Greek writers, we review - according to historical documents - the extent of the Pharaonic judicial system's knowledge of the principle of oral pleading. Let us see, will the consensus of researchers remain?! Not only regarding written pleadings, but also regarding representation before the courts in pleading.!!!

مقدمة:

في مجال البحث عن مدى معرفة القانون الفرعوني مبدأ شفوية المرافعة يجد الباحث أن الغالبية العظمى من الكتابات التي تناولت إجراءات المحاكمة في القانون الفرعوني تقطع بصورة جازمة بأن النظام القانوني الفرعوني كان ينظم مسألة دفاع الخصوم أمام المحكمة على نحو يجعله بصورة كتابية[1]، وتمادى البعض في السرد – اعتمادا على ما ذكره ديودور الصقلي[1]–

([1]) أنظر، الأستاذ / أحمد فتحي زغلول : المحاماة، مطبعة المعارف،القاهرة ١٩٠٠، ص ٥.

د/ رؤوف عبيد: بحث في القضاء الجنائي عند الفراعنة، المجلة الجنائية القومية، العدد الثالث، المجلد الأول، نوفمبر ١٩٥٨، ص ٧٨ – ٧٩.

د/ محمود سلام زناتي: تاريخ القانون المصري، دار النهضة العربية، ١٩٧٣، ص ٩١.

د/ فخري أبو سيف حسن مبروك: القضاء الشعبي لدى الحضارات القديمة(مصر الفرعونية – اليونان – الرومان) بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين شمس، السنة ١٦، العدد الأول، يناير ١٩٧٤، ص ٨٣.

د/ فتحي المرصفاوي: الوجيز في تاريخ القانون المصري، دار الفكر العربي، ١٩٧٦ –١٩٧٧، ص ١٧٤ – ١٧٥.

د/ محمد بدر: تاريخ القانون الفرعوني (٢)، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية – جامعة عين شمس، السنة ١٩، العددان الأول والثاني، يناير ويوليو ١٩٧٧، ص ١٤٢.

د/ صوفي حسن أبوطالب: تاريخ النظم القانونية والإجتماعية، دار النهضة العربية، ١٩٨٧، ص ١٧٩. د/ صوفي حسن أبو طالب: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية– الجزء الثاني– الشرائع السامية (القانون الفرعوني والقانون البابلي والشريعة اليهودية)، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٧، ص ٥٥.

د/ إيمان السيد عرفة: تطور القضاء في مصر وأثره على المنازعات المختلفة، دراسة تحليلية، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة المنوفية، مجلد ١٠، عدد ٢٠، أكتوبر ٢٠٠١، ٣٩٦ – ٣٩٧.

د/ عباس مبروك الغزيري: تاريخ القانون المصري: العصر الفرعوني، شبين الكوم، دون سنة، ص ١٢٧.

د/ فرج محمد البوشي: مراحل تطور تاريخ القانون المصري، دار النهضة الربية، ٢٠٠٩، ص ٥٧.

د/ مصطفى سيد أحمد صقر: فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر (من العصر الفرعوني وحتى العصر الإسلامي)، دون ناشر، دون سنة، ص ٢٠٤

د/ السيد العربي حسن: الوجيز ف تاريخ القانون المصري، طبعة أكاديمية الشرطة – القاهرة، دون سنة، ص ٢٢٦.

مختار السويفي: أم الحضارات – ملامح عامة لأول حضارة صنعها الانسان، تقديم: د/ عبدالحليم نور الدين، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولي، ٢٠٠٣، ص ٧٨.

د/ أحمد عبدالله محمد، ود/ السيد العربي حسن: تاريخ القانون المصري، ط١، ٢٠١٦، ص ٦٣ –٦٤.

فقالوا بأن المرافعات الشفوية كانت ممنوعة، وأن النظام القضائي الفرعوني لم يعرف فكرة شفوية المرافعة القضائية مطلقا. حيث كانت تحرر المذكرات التي تقدم للمحكمة ويمَكَن كل خصم في الدعوى من الاطلاع على ما قدمه الخصم الآخر، وذلك كي لا يتأثر القضاة بحسن المنطق وسلامة الصوت وملكة الإلقاء وهيئة المترافع وما قد يذرفه بعض الخصوم من دموع تحايلا وبما قد يأتوه من حركات أو إشارات تحرك العواطف في قلب المخاطب والسامع.[٢]

وقد اعتمد كل من ردد ذلك الحكم على ما ذكره ديودور الصقلي نقلا عن أحد علماء مدرسة الإسكندرية هو هيكاتيوس الأبديري[٣] الذي كتب كتابا بعنوان:"عن المصريين" لم يصلنا منه سوى بعض فقرات نقلها ديودور الصقلي وجوسيفوس[١] في مؤلفاتهما. [٢]

د/ السيد عبدالحميد فودة: فلسفة نظم القانون المصري، الجزء الأول، العصر الفرعوني، دار النهضة العربية، ٢٠١٣، ص ١٩٤

د/ محمد علي الصافوري، ود/ عباس مبروك الغزيري: تاريخ القانون المصري، شبين الكوم، ٢٠١٦، ص ١٢٧.

د/ أحمد محروس إبراهيم: النظام القضائي في مصر القديمة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة المنوفية ٢٠١٩، ص ٢٦٨.

Diodorus, Diodorus in Egypt, chaps. 75 and 76

Nili Shupak , A New Source for the Study of the Judiciary and Law of Ancient Egypt: "The Tale of the Eloquent Peasant'' Journal of Near Eastern Studies, Vol. 51, No. 1 (Jan., 1992), pp. 1-18 http://www.jstor.org/stable/545594

(١) ديودور الصقلي هو كاتب ومؤرخ يونانيٌّ وُلد في أجيريوم (أجيرا حاليًّا) في صقلية، وعاش في القرن الأول قبل الميلاد. زار ديودور الصقلي مصر حوالى سنة ٥٩ ق.م سنة ٥٦ ق.م. وقد ذاع صيته بعد تأليفه موسوعته التأريخيّة العالميّة المعروفة مكتبة التاريخ أو خزانة التاريخ بين سنتي ٦٠ و٣٠ قبل الميلاد،أي أنه قضى في تأليفها ثلاثين عاما، وكانت تتألف من ٤٠ كتابًا، فُقدت منها كتب كثيرة، ولم يبق منها سوى ١٥ كتابًا وبعض الأجزاء المتفرقة. ويذكر أن سبب تسمية الموسوعة بهذا الاسم (Bibliotheca Historica) لأنّه جمع الحوادث والمجريات التأريخيّة من مؤلفات كُتّابٍ آخرين، فكأنّ موسوعته مكتبة.

(٢) الأستاذ / أحمد فتحي زغلول: المحاماة، مطبعة المعارف، القاهرة ١٩٠٠، ص ٥.

وقد أشاد ديودور الصقلي بهذا الإسلوب فقال في كتابه عن مصر، أنظر، ديودور الصقلي في مصر، ترجمة وهيب كامل، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠. ص ١٢٩.

(٣) هيكاتيوس الإبديري أو هيكاته الأبديري: هو مؤرخ يوناني من أبدير في بلاد اليونان، زار مصر حوالي سنة ٣٠٠ قبل الميلاد، زمن بطليموس الأول سوتير، الذي شمله برعايته وقربه من بلاطه واتخذه صديقا له. وقد ألف كتابه كتابا عن مصر كان هو المصدر الرئيس الذي اعتمد عليه فيما بعد كل من ديودور الصقلي وجوسيفوس. ومما يذكر عن هيكاتيوس الأبديري أن بطليموس الأول قد عهد إليه مع عالمين آخرين هما مانيتون السمنودي، وتيموثيوس، أمر دراسة الميثولوجيا المصرية القديمة وذلك للاستفادة من هذه الدراسة في شأن فهم أسس الحياة الدينية المصرية بما يساعده في تزويد مملكته الناشئة بما يحتاج إليه كيانها من

وسوف نبدأ مقالنا بمناقشة هذه المعلومة. ثم ننتقل لبحث تطور نظام المرافعة في القانون الفرعوني ومدى معرفة النظام القانوني الفرعوني نظام المرافعة الشفوية.

وسنعتمد في هذا المقال بصورة أساسية على المنهج التأصيل، كما سنأخذ بجانب من المنهج التحليلي والمنهج النقدي وصولا لعرض كامل عن موضوع الدراسة.

أولا: مناقشة ما ذكره هيكاتيوس الأبديري وديودور الصقلي:

يجمع الكتاب المعاصرين على ترديد ما ذكره ديودور الصقلي في كتابه عن مصر[٣] والذي نقله عن كتاب هيكاتيوس الأبديري المعنون: "عن المصريين"[١] – الذي فقد، كما ذكرنا، ولم يبق

العقائد. راجع في ذلك : مقال الأستاذ / إبراهيم جمعة، بعنوان : جامعة الإسكندرية– مجلة الرسالة – جامعة الإسكندرية العدد ١٦٨. متاح على الرابط:

https://ar.wikisource.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF_168/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%83%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A9

(١) ولد يوسيفوس (ويُكْتَب كذلك: جوزيفوس – يوسفيوس – يوسيفيوس – يوسيفس) باسم "يوسف بن ماتيتياهو" في أورشليم (التي كانت حينها جزءًا من اليهودية الرومانية) سنة ٣٧ م.، من أسرة كهنوتية يهودية وأم ذات أصول ملوكية. وقد كان عالم ومؤرِّخ وكاتِب سيَر روماني يهودي في القرن الأول الميلادي. حارَب ضد الرومان في الحرب اليهودية الرومانية الأولى (٦٦–٧٣ م.) كقائد قوات في الجليل، حتى استسلامهم للقوات الرومانية عام ٦٧ م. وبعد ذلك أصبح عبدًا لدى فسبازيانVespasian، إلى أن حرَّره فأخذ اسمه فلافيوسFlavius، وأخذ الجنسية الرومانية، وصادَق تيطس Titus ابن فسبازيان. وقد أرَّخ يوسيفوس التاريخ اليهودي، كما أن له أعمال عدة تم ترجمتها في البداية بصورة بسيطة، إلى أن انتشرت وتُرجِمَت بكاملها.. وتوفي يوسيفوس عام ١٠٠ م. عن عمر ٦٣ عامًا.

(٢) راجع، د/ محمد السيد عبدالغني : مرافعات المحامين في مصر في العصر البطلمي والروماني، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش، جامعة عين شمس، مجلد ٣، ١٩٨٦، ص ٥٦.

(٣) حيث ذكر ديودور الصقلي: "وجرت العادة أن يكتب المدعي شكواه بالتفصيل مبينا كيف حدثت الواقعة ومبلغ الضرر، فيأخذ المدعى عليه عريضة خصمه، فيرد علي كل نقطة فيها مدافعا بأنه لم يرتكب هذا الأمر، أو أنه ارتكبه ولكن لا إثم فيه، أو أنه أثم حقا ولكنه يستحق عقوبة مخففة، وبعد ذلك يفند أقوال خصمه مستندا إلى نصوص القانون. ثم يدفع المدعى عليه الاتهام مرة أخرى وبعد أن يقدم كلا الخصمين العرائض التي كتباها إلى القضاة مرتين، يتعين على القضاة الثلاثين حينئذ أن يتفقوا فيما بينهم على الحكم، فيضع رئيس القضاة تمثال الحق على أحد جانبي الخصومة. هذه إذن هي الطريقة التي اتبعها المصريون في جميع محاكماتهم، معتقدين أن الخصوم يلقون بمرافعاتهم ظلا كثيفا على الحق، ذلك أن براعة الخطباء، وسحر بيانهم ودموع الذين يستهدفون للخطر من المتهمين، تدفع الكثيرين إلى التغاضي عن صرامة القانون، وقسوة الحق، ومهما يكن من شيء فالملاحظ أنه كثيرا ما تخدع براعة المحامين رجالا من أفاضل القضاة، إما

منه إلا بعض الفقرات التي اقتبسها ديودور الصقلي وجوسيفوس – وكان هيكاتيوس الأبديري قد تناول نظام العدالة في مصر الفرعونية في حديثه في الجزء الرابع من الكتاب وقد وصف المحكمة العليا في مصر القديمة المؤلفة من ثلاثين عضوا، عشرة من هليوبوليس وعشرة من طيبة وعشرة من منف، وقد وصف هذه المحكمة قائلا: "ولم تكن هذه المحكمة أقل من الأريوباجوس في اثينا أو مجلس الجيروزيا في اسبرطة" ثم وصف الإجراءات المتبعة أمام هذه المحكمة فقال: أن "كل الاتهامات كانت تقدم إلى المحكمة مكتوبة بالتفصيل، كما كان المدعى عليه يرد على هذه الاتهامات كتابة أيضا، وكان القضاة يصدرون حكمهم على القرائن المكتوبة بأن يضعوا صورة الحقيقة على دعوى المدعي أو رد المدعى عليه حسب اقتناعهم. وكان الغرض من هذه الاجراءات الكتابية هو إبطال تأثير ومفعول بلاغة أو فصاحة أحد طرفي الدعوى على القضاة الذين قد يكونوا عرضة للميل والهوى أمام المرافعات الماهرة المثيرة للعواطف كما كان يحدث في الإجراءات الأثينية".[٢]

ولنا إذن أن نناقش ما ذكره كل من ديودور الصقلي وهيكاتيوس الأبديري عن النظام القضائي في مصر الفرعونية، إذ أنه من غير اللائق بحضارة امتدت لثلاثين قرنا من الزمان تطورت نظمها المختلفة – ومن بينها النظام القضائي – عبر تاريخها الطويل أن نقبل بأن يوجز ذلك التاريخ في عبارات مقتضبة موجزة إلى هذا الحد.

وما يدفعنا لتفنيد ما ذكره هيكاتيوس الأبديري ونقله عنه ديودور الصقلي أن أيا منهما لم يزر مصر في زمن ازدهار حضارته، أو حتى في زمن حكم الفراعنة لها.

بخدعة أو بسحر البيان أو بإثارة مشاعر الرحمة فيهم، ومن ناحية أخرى، فقد رأى المصريون أنه إذا قدم المتقاضون عرائضهم كتابة كانت المحاكمة دقيقة، إذا تكون الحقائق المجردة فقط محل النظر. وبالأخذ بهذا النظام على الخصوص لا تكون اليد العليا للموهوب دون الخامل، ولا للمحنك دون الغر، ولا للكاذب الجريء دون الصادق الحيي الطبع، بل يلقى الجميع العدل على قدم المساواة، لأن الوقت سينفسح على هذا النحو للخصوم لفحص حجج خصومهم، وللقضاة للموازنة بين حجج جانبي الخصومة". أنظر، ديودور الصقلي في مصر، ترجمة وهيب كامل، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠. ص ١٢٩

(١) وكان هذا الكتاب ينقسم إلى أربعة أقسام رئيسية هي (١) علم الكون وعلم اللاهوت، (٢) جغرافية مصر، (٣) حكام مصر من المصريين. (٤) عن العادات والتقاليد المصرية. أنظر، د/ محمد السيد عبدالغني: مرافعات المحامين في مصر في العصر البطلمي والروماني، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش، جامعة عين شمس، مجلد ٣، ١٩٨٦، ص ٥٦.

(٢) راجع / د/ محمد السيد عبدالغني: مرافعات المحامين في مصر في العصر البطلمي والروماني، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش، جامعة عين شمس، مجلد ٣، ١٩٨٦، ص ٥٦.

فهيكاتيوس الأبديري جاء إلى مصر في سنة ٣٠٠ قبل الميلاد، وخدم في بلاط بطليموس الأول سوتير[١] الذي اتخذه صاحبا – حسبما تذكر بعض المصادر– وكلفه مع آخرين هما مانيتون السمنودي، وتيموثيوس، أمر دراسة الميثولوجيا[٢] المصرية القديمة للاستفادة من هذه الدراسة في تزويد مملكته الناشئة بما يحتاج إليه كيانها من العقائد. [٣]

([١]) هو بطليموس بن لاجوس مؤسس الأسرة البطلمية في مصر التي انتهى حكمها بوفاة كليوباترا السابعة سنة ٣٠ قبل الميلاد، ولد بطليموس بن لاجوس في مقدونيا حوالي سنة ٣٦٦ قبل الميلاد – وتوفى في مصر سنة 285 قبل الميلاد . وكان يعد أحد اكبر قواد الاسكندر الاكبر، قدم إلى مصر رفقة الإسكندر الأكبر، وبعد وفاة الإسكندر تولى حكم مصر باسم الأسرة المقدونية (ورثة الإسكندر) إلى أن أعلن استقلاله بها سنة ٣٠٥ قبل الميلاد وأعلن نفسه ملكا عليها . ويذكر البعض أنه تلقب بـ "سوتير" أي المنقذ، لأنه أنقذ الإسكندر الأكبر من الموت . أنظر،

Bouché – Leclereq : Histoire des lagides, Pris,1907, P. 13.

([٢]) يشير مصطلح ميثولوجيا، إلى «علم الأساطير أو علم دراسة الأساطير»، وهو فرع من فروع المعرفة يُعنى بدراسة الأساطير وتفسيرها. وكان يستخدم عند اليونان للإشارة إلى مجموعة من القصص والحكايات القديمة أو المقدسة أو التي تتحدث عن الآلهة، أو الخاصة بأبطال عاشوا في الماضي أو الأساطير دينية .

وبالإجمال فإنها تعني بالاساطير الدينية، التي تتضمن وصفا لأفعال الآلهة أو الحوادث الخارقة، ومن ثم فهي تختلف باختلاف الأمم فلكل أمة أساطيرها ولكل شعب خرافاته الموضوعة للتعليم أو التسلية، وقد قيل أن الأسطورة هي التعبير عن الحقيقة بلغة الرمز والمجاز. د/ جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني – بيروت ١٩٨٢، ص ٧٩.

وقد ذكر جورج سوريل مثل هذا المعنى في كتابه تأملات العنف، حيث قال: "إذا بالغت في الكلام على التمرد والعصيان ولم يكن لديك أسطورة تحرك بها قلوب الناس، لم تستطع أن تحملهم الثورة . أنظر:

G. Sorel, Réflexions sur la violence ; p. 45. مشار إليه لدى د/ جميل صليبا: المرجع السابق، ذات الإشارة.

ويذكر البعض أن الأسطورة في المجتمعات البدائية والقديمة كانت تعبيرا عن الحقيقة المطلقة لأنها تحكي تاريخا مقدسا، أما في القرن التاسع عشر فإنها أصبحت تعني كل ما هو مناف للواقع. د/ مراد وهبة: المعجم الفلسفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٦، ص ٦٥.

وتنحصر وظيفة علم الميثولوجيا في الرد على التساؤلات التي يطرحها البعض كمن خلق الدنيا؟ وأين سنذهب بعد الموت؟ وكيف سينتهي العالم؟ وغيرها من الأسئلة، كما يقوم بتبرير عادات وتقاليد وجدت من زمن بعيد ويعتمدها المجتمع حتى وقتنا هذا. وتساعد دراسة الميثولوجيا في تحقيق الوظيفة السياسية للأسطورة والتي كان تستهدف منح شرعية لنظام الحكم. أنظر: د/ مراد وهبة : المرجع السابق، ص ٦٦.

([٣]) راجع في ذلك: مقال الأديب / إبراهيم جمعة، بعنوان: جامعة الإسكندرية– مجلة الرسالة – جامعة الإسكندرية العدد ١٦٨. متاح على الرابط:

https://ar.wikisource.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%

B9%D8%AF%D8%AF_168/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%83%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A9

وقد كان غرض بطليموس الأول من تكليف هيكاتيوس الأبديري وزميليه بدراسة الأساطير الدينية الفرعونية ليتثنى له تدعيم ملكه وسلطته بالأساطير والأفكار التي تدعم شرعيته، خاصة وأنه بدأ حكم مصر نائبا عن الأسرة المقدونية، واستمر هكذا مدة طويلة قاربت على الثمانية عشرة عاما يحكم مصر باسم الأسرة المقدونية (من عام ٣٢٣ ق.م إلى عام ٣٠٥ ق.م) أدرك حينها أهمية العقيدة الدينية في حكم مصر وأهلها.

وقد ظهر أثر ذلك في جلب بعض الآلهة اليونانية إلى مصر مثل الإله سرابيس الذي ابتدعه بطليموس الأول. فحسب ما ذكر إرمان: أن الملك بطليموس الأول رأى في منامه أن سرابيس إله سينوب الغامض يرجوه جلب تمثاله إلى مصر، وكان "مانيتون" يقوم بدور الوسيط بين الملك والكهنة، فكان من المقربين لبطليموس، فلما قص عليه الملك الرؤيا اجتمع مع "ثيموسيوس" اليوناني الذي يعود إلى أسرة من كهنة إلويسس، فقدما فكرة جلبه إلى وادي النيل في صورة مصرية للمصريين وصورة إغريقية للإغريق. ولا شك أن هذه الفكرة لا تخرج إلا عن عالمين خبيرين بالتاريخ وأثر الديانة في المجتمع، وكيفية تقديم هذا الإله للمجتمع بصورة يتقبلها كل من الجانبين (المصري، والإغريقي) ولا ينفر منها. فكان أن فقدموا الإله سرابيس في شكل إغريقي للإغريق يقترب من زيوس، وفي شكل مصري للمصريين يقترب من العجل أبيس المقدس بعد وفاته وقد صار أوزيريس أبيس. وأصبح الإله سرابيس هو الإله الرسمي للملكة البطلمية، وأصبحت الأيمان الرسمية تعقد على النحو التالي: "باسم سرابيس وإيزيس والآلهة الأخرى"، وكان مما يرضي الملك ويسعده أن تشيد لسرابيس المعابد في مصر وخارجها أيضًا. انظر: أدلوف إرمان : ديانة مصر القديمة، ترجمة: د. عبد المنعم أبو بكر، د. محمد أنور شكري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة مكتبة الأسرة،القاهرة١٩٩٧، ص ٤٢٥، ٤٢٦ .

ولم يكن ابتداع سرابيس آخر مطاف البطالمة في المزج بين الآلهة المصرية والإغريقية، فقد نحى بطليموس الرابع فيلوباتور منحي أجداده في هذا الشأن، وإن كان قد أتى بإله غير غريب البتة على الإغريق، وهو الإله "ديونيسوس" ذلك المعبود الإغريقي الذي كان يحظى بحب واحترام، وأحيانًا رهبة وخوف لدى الإغريق المقيمين في بلاد اليونان وخارجها، فهو معبود غريب الأطوار يحمل كل المتناقضات التي يبحث عنها المتعطشين لإله يرضي رغباتهم، ولعل هذا السبب الذي جعل البطالمة ينسجون القصص والأساطير حول انتسابهم لهذا المعبود، فذكروا أنهم ينتسبون إليه من ناحية الجدة ديانيرا Dianera ابنة ديونيسوس بن زيوس وسلكوا في سبيل ذلك كل السبل التي تعضد وجوده في مصر. ويذكر أن بطليموس الثاني فيلادلفوس إنشاء أول معبد لديونيسوس في الإسكندرية، وخصص لكهنته الهبات وأجزل لهم العطاء، وكان انتشار عبادة هذا الإله في مصر كان في عصر بطليموس الرابع فيلوباتور الذي أولاه اهتماما كبيرا وبنى له المعابد وأوقف عليه الهبات، بل إنه أطلق اسم ديونيسوس على أكبر وأشهر حي في الإسكندرية والذي لا يستبعد أن يكون هو الحي الذي يقيم فيه أعداد كبيرة من معتنقي ديانة هذا الإله. أنظر، رسالتنا للدكتوراة: التجريم والعقاب في مصر منذ عهد الفراعنة وحتى ما قبل دخول الإسلام، كلية الحقوق – جامعة المنوفية، ٢٠١٩، ص ١٦٥. أبو اليسر فرج: الشرق الدني في العصرين الهللينيستي والروماني، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط ٢٠٠٥، ص ٦١. د. السيد رشدي محمد: مراكز عبادة ديونيسوس في مصر في العصرين البطلمي والروماني، أعمال المؤتمر الثاني لاتحاد الأثريين العرب، القاهرة ١٩٩٩، ص: ١ :٥ .

ومن ثم لم تكن كتاباته عن مصر بدافع من العلم وإنما لغرض سياسي وخدمة لمؤسس مملكة البطالمة. ومن ثم فإن اهتمامه لم يكن منصبا في الأساس على دراسة النظم القانونية أو القضائية والتعبير عن حقيقتها، بل تسجيل معالمها لمعاونة الملك البطلمي في إدخال التعديلات التي تساعده في السيطرة على البلاد، والتحكم في نظمها. ويظهر ذلك أيضا في أنه لم يذكر أي معلومات عن جهات القضاء الفرعوني واقتصر كل ما ذكره على المحكمة العليا (محكمة الستة).

كما أن المعروف عن ديودور الصقلي أنه زارها في القرن الأول قبل الميلاد في نهاية حكم البطالمة لها. واطلع أثناء وجوده في مصر على كتاب هيكاتيوس الأبديري الذي كان محفوظا في مكتبة الإسكندرية، ونقل عنه ما ذكره عن القضاء ونظمه في كتابه. كما أن ديودور رغم أنه تحدث في كتابه عن القضاء إلا أنه لم يتناول التنظيم القضائي في العصر البطلمي، والذي كان يختلف كثيرا عن النظام القضائي الفرعوني، ولم يذكر أيضا المرسوم الذي أصدره بطليموس الثاني بمنع المحامين من المرافعة في القضايا المتعلقة بأموال الخزانة البطلمية[1]، رغم أن هذا القرار لا تخفى آثاره عن المهتمين بالكتابة عن القضاة في تلك الفترة.

ومن ثم فلا يمكن الاحتجاج بأن أي من هيكاتيوس الإبديري أو ديودور الصقلي قد ذكر في كتابه ما عاينه وشاهده في مصر بخصوص النظام القضائي، إذ أنهما زارا مصر في ظل الحكم البطلمي لها.[2]

وعلى فرض أن هيكاتيوس الأبديري قد وصف ما عاينه ولمسه في المحاكم المصرية فإن ما بقي لنا من مقتطفات نقلت عن كتابه تدل على أن هيكاتيوس الأبديري- وبالأحرى ديودور الصقلي- قد تناول جهة قضائية واحدة، هي المحكمة العليا أو المحكمة الاستئنافية (محكمة الستة) التي تؤكد المصادر أن بداية ظهورها كان في عصر الأسرة الرابعة وكانت تشكل في ذلك

---

(١) ويظهر ذلك من قراءة الرسالة التي أرسلها بطلموس الثاني إلى وزير ماليته أبولنيوس والتي جاء فيها: "من الملك بطليموس إلى أبولينوس، تحية وسلام .. بما أن بعض المحامين المذكورين فيما بعد يقومون بالدفاع في قضايا مالية ضد مصالح وموارد الدولة، فإنه وجب عليك أن تأمر بأن الذين ترافعوا في هذه القضايا أن يدفعوا للخزانة العامة ضعف ضريبة العشر، وأن يمنعوا من الآن في المرافعة في أيَّة قضيَّة مهما كان نوعها، وإذا ثبت بعد ذلك مستقبلا أن أيًّا من هؤلاء الذين ألحقوا ضررًا بالموارد العامة قد ترافع في أية قضية كانت فإنه يجب إرساله إلينا تحت حراسة مشددة ومصادرة أملاكه لمصلحة الخزانة العامة. الخامس عشر من حوربيلش في العام السابع والعشرين". نقلا عن: د. إيمان عرفة، المرجع السابق، ص ٤١٩ .

(٢) نشير إلى أنه قد سبق الفتح المقدوني لمصر احتلال فارسي في أواخر الأسرات الفرعونية، وتؤكد المصادر عبث الفرس بالتقاليد المصرية وعدم احترامهم للعقائد الفرعونية، ومن ثم فإن الفترة السابقة على قدوم هيكاتيوس الأبديري إلى مصر سنة ٣٠٠ ق.م، (منذ الاحتلال الفارسي وحتى إعلان بطليموس نفسه ملكا على مصر سنة ٣٠٥ قبل الميلاد) يمكن القول بأنها فترة ضعف وتدهور للنظم والثقافة المصرية.

العهد من كاتمي الأسرار وفي الأسرة الخامسة أصبحت تعقد برئاسة الوزير[١]، ثم أعيد تشكيلها في عصر الدولة الحديثة نتيجة لازدياد نفوذ الكهنة وأصبحت تتكون من ثلاثين مندوبا عن الهيئات الكهنوتية الكبرى في طيبة ومنف وهليوبوليس، حيث كانت كل هيئة كهنوتية في هذه المعابد الثلاثة يختار عشرة من كهنته الضالعين والمتمرسين في القانون لتولي القضاء في المحكمة الإستئنافية، ويتم اختيار الرئيس من بينهم في أول اجتماع لهم، ويقوم المعبد (الهيئة الكهنوتية) التي تم اختيار الرئيس من بين قضاته بإرسال قاض آخر، فيكون عدد القضاة بما فيهم **الرئيس** واحد وثلاثون. [٢]

ومن ثم فلا يمكن للمدقق أن يقبل تعميم ما ذكره هيكاتيوس الأبديري وديودور الصقلي على كافة الجهات القضائية التي عرفتها مصر الفرعونية، التي اتسم نظامها القانوني بتعدد درجات المحاكم، ووجود جهات قضاء خاصة، وما اتسم به من تنظيم دقيق لأسلوب العمل داخله.

كما أننا نرجح أن اسلوب العمل وإجراءات المحاكمة كانت تختلف بطبيعة الحال أمام المحكمة الاستئنافية (المحكمة العليا) عن تلك الإجراءات التي تتبع أمام المحاكم الأدنى درجة. ولا غرابة في ذلك فنظمنا القانونية المعاصرة تقر نظاما لإجراءات المحاكمة أمام المحاكم العليا تعتمد بصورة أساسية على مبدأ الكتابية – كما هو الحال في نظام محكمة النقض والمحكمة الدستورية العليا – يختلف ويتميز عما يتبع أمام المحاكم الأدنى. خاصة وأن **الدكتور رؤوف عبيد** يؤكد أن هذه المحكمة كان لها دورا مهما في الحياة القضائية الفرعونية، وكانت تشبه في علة وجودها محكمة النقض في أيامنا الحالية، يشير إلى ذلك تشكيلها وارتفاع عدد أعضائها،

---

(١) أنظر، د/ فتحي المرصفاوي: الوجيز في تاريخ القانون المصري، دار الفكر العربي، ١٩٧٦ –١٩٧٧، ص ١٦٦. د/ السيد عبدالحميد فودة : فلسفة نظم القانون المصري، الجزء الأول، العصر الفرعوني، ص١٨٨. د/ مصطفى سيد أحمد صقر: فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر، ص ١٩٦. د/ محمد علي الصافوري : تاريخ القانون المصري، دون سنة، ص ١٦٧. د/ فايز محمد حسين: تاريخ النظم القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ٢٠١٠، ص ٣١٢. د/ أحمد علي ديهوم : محاضرات في تاريخ القانون المصري، جامعة عين شمس، دون سنة، ص ٤٦.

(٢) د/ السيد عبدالحميد فودة : فلسفة نظم القانون المصري، الجزء الأول، العصر الفرعوني، ص ١٨٨ – ١٨٩. د/ مصطفى سيد أحمد صقر: فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر، ص ١٩٧. د/ أحمد علي ديهوم: محاضرات في تاريخ القانون المصري، جامعة عين شمس، دون سنة، ص ٤٦ – ٤٧.

Pirenne, Histoire de instituions et du droit privé de L'ancienne Egypte, Bruxelle.1934. p.114.

والسمعة الكبيرة التي تحيط بها والأبهة التي تحف بجلساتها، وخصوصا ما روعي في تشكيلها من بأعداد متساوية من قضاة منتمين للهيئات الكهنوتية الثلاث الكبرى في مصر .[١]

فلنا إذن أن نتتبع النظام القضائي الفرعوني عبر تاريخه الممتد عبر ثلاثين قرنا من الزمان، لنقف على كيفية تنظيمه للمرافعة أمام المحاكم المختلفة.

ثانيا: تطور نظام المرافعة عبر التاريخ الفرعوني:

سوف نتتبع المرافعة أمام المحاكم المصرية عبر عصور التاريخ الفرعوني، بعد أن نبرز أثر الشفاهية في الثقافة الفرعونية.

١- **الشفاهية والكتابة في الثقافة الفرعونية:** قدس المصريون القدماء الكلمة، وكان لها تأثير كبير في حياتهم، لهذا أطلق المصريون على لغتهم اسم "نتر خرو" أي: الكلام المقدس، كما أطلق اليونانيون الذين زاروا مصر اسم الكتابة الهيروغليفية (أي: الخط المقدس) على النقوش المقدسة التي كتبت بها التعاويذ والنصوص الدينية.[٢] وكان اتقان الكلمة المنطوقة موضع تقدير كبير في البيئة القضائية الفرعونية، ويظهر ذلك بصورة جلية السير الذاتية المنقوشة على جدران المقابر[٣] كما يظهر في برديات الفلاح الفصيح.[٤]

---

(١) د/ رؤوف عبيد: بحث في القضاء الجنائي عند الفراعنة، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢) أنظر، أنطوان زكري: مفتاح اللغة المصرية القدمة وأنواع خطوطها وأهم إشاراتها ومبادئ اللغتين القبطية والعبرية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٧، ص ٣٢.

(٣) فنجد أحد نقوش مقابر الأسرة الخامسة يحرص صاحبه على أن يقرر: إني نطقت بالحق وفعلت الصواب، وتكلمت باعتدال وانتهزت اللحظة المناسبة حتى أساند الناس جيدا، وفصلت بين اثنين حتى يسر خاطرهما، وأنقذت الضعيف ممن هو أقوى منه بقدر ما كان ذلك في طاقتي... هكذا يتكلم الذي اسم شهرته هو شيشي" أنظر، مريام لشتهايم: الأدب المصري القديم، المجلد الأول، في عصري الدولتين القديمة والوسطي، تصدير: أنطونيو لوبرينو، ترجمة: طارق فرج، مؤسسة الطويل للنشر والدراسات، الطبعة الأولي، القاهرة ٢٠١٥، ص٦٢.

Miriam Lichtheim, Moral Values in Ancient Egypt. Fribourg, Switzerland / Göttingen, Germany University Press / Vandenhoeck Ruprecht. (1997).p. 12.

Miriam Lichtheim, Ancient Egyptian Literature,volume 1: The Old and Middle kingdoms, London, 1975. P 16.

ونجد الساقي مرر يحرص على أن يقرر في نقوش لوحته الجنائزية : لم أتقول على إنسان فذلك شيء مقييت لدى أنوبيس"

أنظر، مريام لشتهايم: المرجع السابق، جـ١، ص ١٦٦، ١٦٧.وأيضا:

Miriam Lichtheim, Ancient Egyptian Literature,volume 1: op. cit . V.1, P.87-8.

(4)Alexandre Alexandrovich Loktionov, The Development of the Justice System in Ancient Egypt from the Old to the Middle Kingdom, dissertation is

كما كان الاعتقاد السائد لدى الفراعنة أن النظام يتكون من مجموعة من الكلمات، فقد أدرك المصريون قيمة الكلمة ودورها في الخلق والتنظيم، واهتموا كثيرا بفكرتها أي في التعبير عن ماعت ابنة رع الذي يرمز إليه بالشمس.[١]

وقد أعجب المصريون القدماء – بلا شك– بالمهارة البلاغية، وكان الأشخاص مفتونين بالتحدث المقنع[٢]، بل وسعو نحو تعلم طرقه وأساليبه[٣] ففي التعليمات الموجهة للأمير ميريكارع "يتم التركيز على القدرة على التحدث بشكل جيد ومقنع [٤]، كما أن الحكمة القديمة المستخلصة

---

submitted for the degree of Doctor of Philosophy. ROBINSON COLLEGE, UNIVERSITY OF CAMBRIDGE , 2019, p. 57.

Shupak, N. A New Source for the Study of the Judiciary and Law of Ancient Egypt: "The Tale of the Eloquent Peasant". JNES, 1992 , 51: 1-18.

(١) وقد أرجع البعض تكوين فكرة الكلمة أو العقل (اللوجوس) إلى مصر، فقد نظمها الفكر المصري تنظيما دقيقا. فالصانع يخلق بالتعبير بلسانه عما يفكر فيه بقلبه، وبهذه الطريقة خلق الآلهة وكاهاتهم (جمع كا – وهي الروح)، والملك تتمثل قوته فيما يصدر عنه من أوامر شفوية لتنظيم البلاد، ولذلك كان يجب على الفراعنة أن يكون لكلامهم نظامه وانسجامه مع القوة المطلقة للشمس .

أنظر، بول ماسون أورسيل: الفلسفة في الشرق، ترجمة محمد يوسف موسى، دار المعارف، القاهرة ١٩٤٥، ص ٦٠ .

(2)NICOLAAS JOHANNES VAN BLERK , THE CONCEPT OF LAW AND JUSTICE IN ANCIENT EGYPT, WITH SPECIFIC REFERENCE TO THE TALE OF THE ELOQUENT PEASANT, CULTURES AT THE UNIVERSITY OF SOUTH AFRICA SUPERVISOR: PROF P. S. VERMAAK , 2006, p.33-34.

(٣) انظر في ذلك: د/ إبراهيم محمد إبراهيم: تعليم الكبار في الحضارات القديمة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٣٧ وما بعدها.

هيملوت برونر: التربية والتعليم عند المصريين القدماء، ترجمة: مصطفى عبدالباسط، مراجعة: محمد أبو حطب خالد، مراجعة تاريخية: هليل غالي، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠١١، ص ١٨٩.

د/ عبد العزيز صالح: التربية والتعليم في مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٢١، ص ١٧٤ – ص ٢٣١.

(4) Nili Shupak , A New Source for the Study of the Judiciary and Law of Ancient Egypt: "The Tale of the Eloquent Peasant'' Journal of Near Eastern Studies, Vol. 51, No. 1 (Jan., 1992), pp. 1-18

http://www.jstor.org/stable/545594

من قصة الملاح الغريق تقول أن:"كلام الرجل يمكن أن ينقذه، وكلامه يمكن أن يسبب له التساهل".[١] وذلك يوضح أهمية الكلام أو الخطاب المتسم بالبلاغة والإقناع.

وكان تقديرهم للكتابة لما لها من قدرة على حفظ الأفكار والحكمة والمعارف وكوسيلة لصياغة الأفكار بإيجاز ولتخطي حدود الزمان والمكان ونقلها للأجيال القادمة.[٢]

ويؤكد الأستاذ أسمان[٣] أن المصريين اعتقدوا أن الحكمة تنبع من مزيج من الاستماع والخبرة، لذلك أوصى الرجل ابنه والحكيم تلاميذه بأنه يجب أن تكون أذنيك مفتوحتين لدراسة الماضي والعيون مفتوحة للتجربة الشخصية، وكانت الحكمة تمنح فقط من خلال الاستماع لدروس الحكيم التي كان ينقل فيها خلاصة تجاربه الشخصية، لذلك فالحكيم في نهاية حياته يقرر أن رجلاً استمع في شبابه إلى الحكمة سوف يكون قادرا على نقلها للشباب . وكان الاعتقاد أن الحكمة تنتقل باتصال الاستماع ومن التجربة فكانت الحكمة هي صوت الآلهة الذي أطاعه

([1])A.J. Van Loon : Law and order in Ancient Egypt , the Development of New Kingdom until the Roman Dominate, MA-Thesis- Ancient History, Leiden University, 2014,p.9.

MIRIAM LICHTHEIM: Ancient Egyptian Literature,volume 1: The Old and Middle kingdoms, London , 1975, p.212.

WILLIAM KELLY SIMPSON, THE LITERATURE OF ANCIENT EGYPT AN ANTHOLOGY OF STORIES, INSTRUCTIONS, STELAE, AUTOBIOGRAPHIES, AND POETRY, Third Edition, YALE UNIVERSITY PRESS / NEW HAVEN & LONDON, 2003,p. 47.

وراجع الترجمة العربية لدى: مريام لشتهايم: الأدب المصري القديم، المجلد الأول، ص ٣٦٤- ٣٦٥.

جاستون ماسبيرو: حكايات شعبية فرعونية، ترجمة: فاطمة عبدالله محمود، مراجعة وتقديم: د/ محمود ماهر طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨، ص ١٨١ – ١٨٢.

سليم حسن: مصر القديمة، الجزء السابع عشر، الأدب المصري القديم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠٠، ص ٥١.

كلير لالويت: نصوص مقدسة ونصوص دنيوية من مصر القديمة، المجلد الثاني، الأساطير والقصص والشعر، ترجمة: ماهر جويجاتي، مراجعة: د/ طاهر عبدالحكيم، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٢١، ص ٢٢٥.

([2]) JAN ASSMANN, Les sagesses du monde, Originalveröffentlichung in: Gilbert Gadoffre (Hrsg.), Paris 1991, S. 43-58

([3]) JAN ASSMANN, Les sagesses du monde, p 48.

الأسلاف، ولذلك فإن الاعتقاد الذي كان سائدا عندهم أن صوت الآلهة لم يعد يصل للإنسان إلا من خلال التقليد.

وعلى المستوى القانوني فقد استخدم المصريون لغة يومية فيما يتعلق بمفاهيمهم القانونية.[١] وكان ذلك سببا في تطور النظام القانوني الفرعوني. حيث كان فن الاقناع عاملا حاسما في التأثير على القاضي.[٢] وكانت العبارات المستخدمة في المستندات القانونية كلها تقريبا متداولة في الكلام اليومي، ولا يوجد دليل على أنها اكتسبت معنى أكثر تقنية عند استخدامها في سياق قانوني[٣].

([1])NJ van Blerk, HE EMERGENCE OF LAW IN ANCIENT EGYPT: THE ROLE OF MAAT, Fundamina (Pretoria) vol.24 n.1 Pretoria 2018, p.74.

([2])NICOLAAS JOHANNES VAN BLERK , THE CONCEPT OF LAW AND JUSTICE IN ANCIENT EGYPT, WITH SPECIFIC REFERENCE TO THE TALE OF THE ELOQUENT PEASANT, CULTURES AT THE UNIVERSITY OF SOUTH AFRICA SUPERVISOR: PROF P. S. VERMAAK , 2006, p.33-34.

([3])McDowell, A G. Jurisdiction in the workmen's community of Deir-el Medina. Leiden: Nederlands Instituut voor het Nabije Oosten .1990, p . 13.

-N.J. VAN BLERK, THE MANIFESTATION OF JUSTICE IN ANCIENT EGYPTIAN LAW, WITH SPECIFIC REFERENCE TO THE TALE OF THE ELOQUENT PEASANT, Journal for Semitics 19/2 (2010) pp. 584-598.

وإذا أخذنا مثالا يوضح ذلك فإن الكلمة المصرية التي تعني "قانون" هي "حِب" hep لا تشير إلى القوانين أو الحوادث القانونية السابقة، بل إلى الإرشاد السليم (حرفيا: الشخص الذي يتخذ سبيلًا) طبقًا لماعت والنظام الكوني؛ ومن ثم فإنه عندما ذكر في مقبرة الوزير رخميرع أن كل شيء يتم طبقًا لما يحدده القانون hep فإن ذلك يعني بشكل أكثر حرفية طبقًا للعادات المقبولة في ذلك العصر. انظر: دوجلاس بريور، وإملي تيتر : مصر والمصريون، ترجمة :د/ عاطف معتمد، د/ محمد رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠١٥، ص١٣٣ .

كما يتأكد ذلك بما يشير إليه البعض من أن حور محب حينما أعلن في قانونه أنه أعطى القضاة القوانين، أنه أيضا علمهم الطريق الصحيح للحكم بالعدل. أي أنه أرشدهم إلى "طريقة" السلوك الصحيحة، طريق العدالة الذي يطلبه منهم. راجع:

Nili Shupak , A New Source for the Study of the Judiciary and Law of Ancient Egypt: "The Tale of the Eloquent Peasant'' Journal of Near Eastern Studies, Vol. 51, No.1 (Jan., 1992), pp. 1-18 .

وهو ذات المعني الذي تستخدم به كلمة هي "حِب" hep في السياق العام. كما استخدام اصطلاح Sij بمعنى تشاجر مع، ولكنه استخدم أيضا في النزاع والتقاضي .

٢ – المرافعة فيما قبل توحيد القطرين:

يمكننا تتبع نظام المرافعة أمام القضاء في مصر القديمة منذ عصور ما قبل توحيد القطرين، حيث كانت الإجراءات تتم بصورة عرفية، وتعتمد على الشفاهية بصورة كبيرة، سواء لعدم انتشار الكتابة في ذلك العصر أو لسيادة الطابع الديني على القضاء منذ ظهوره فيما قبل توحيد القطرين فكانت الإجراءات القضائية قريبة الشبه من الطقوس الدينة، وكانت المحاكم تعقد جلساتها في المعبد، واستمر هذا الاسلوب ساريا بعد توحيد القطرين، حتى أننا نجد محاكم دينية ضمن التنظيم القضائي الفرعوني، كما ظلت بعض الطقوس الدينية التي كانت متبعه منذ القدم لها وجودها في الإجراءات القضائية بعد توحيد القطرين. مثل الحلف باسم الإله والملك سواء عند الإدلاء بالأقوال أو الشهادة.[١] كما كان القضاة يضعون تمثال الإلهة ماعت كقلادة حول أعناقهم

Sandra Lippert, Law Courts. In Elizabeth Frood, Willeke Wendrich (eds.), UCLA Encyclopedia of Egyptology, Los Angeles2012, p.٣.
http://digital2.library.ucla.edu/viewItem.do?ark=21198/zz002djg21

(١) ووردت لنا صيغة القسم الذي كان الشهود ترديده قبل الادلاء بشهادتهم في احدى القضايا من الدولة الحديثة، حيث كان على الشاهد أن يقسم باسم الإله والملك أنه سيستحق جدع أنفه وصلم أذنه وأن ينفى لبلاد النوبة إذا كذب في أقواله. نقلا عن: د/ محمود سلام زناتي: تاريخ القانون المصري، دار النهضة العربية، ١٩٧٣، ص ٩١.

وقد كان أداء القسم أمرا لازما في الإجراءات القانونية أمام المحاكم الفرعونية. أنظر:

A.J. Van Loon : Law and order in Ancient Egypt, p. 17.

ويذكر البعض ان المدعي كان يتولى بنفسه عرض قضيته ويقدم الأدلة التي تؤيدها وذلك بعد أن يقسم أمام المحكمة، أقسم بآمون وبالملك أن أعترف بالحق فإن كذبت فلأودعن السجن ولأسلمن للحراس" نقلا عن : د/ إيمان عرفة، تطور القضاء في مصر، ص ٣٩٦.

كما أورد الدكتور رؤوف عبيد – نقلا عن ريفو– نصا للقسم الذي كان يتلفظ به المتهم قبل سماع دفعه حيث كانت صيغة القسم كالتالي: "يقول حارس المواشي المدعو مسمن: بآمون، بالملك، أن ما أقوله لفرعون هو الحق. أنا لا أحبذ الكذب. وإذا قلت كذبا فلتقطع أنفي وأذني وأرسل للأشغال الشاقة في أثيوبيا"، أنظر، د/ رؤوف عبيد: بحث في القضاء الجنائي عند الفراعنة، ص ٨٧.

كما كان على المحكوم عليه أن يقسم عقب النطق بالحكم يمينا بأنه سينفذ ما حكمت به المحكمة، حيث ورد في احدى وثائق الدولة الحديثة أن عاملا شكى من عامل آخر يدعى حقوق ملكية على منزل الشاكي، وحكمت المحكمة باسم الملك بتثبيت ملكية الشاكي للمنزل، وكان على المدعى عليه أن يقسم أمام اثنين من رؤساء العمال وأحد الكتاب وأمام فرقة العمال بأكملها، أنه يقبل أن يضرب ماءة ضربة إذا هو لم يعترف بحكم المحكمة. د/ محمود سلام زناتي: تاريخ القانون المصري، دار النهضة العربية، ١٩٧٣، ص٩٠.

كما نجد في إحدى القضايا التي اتهم فيها أحد الشباب بارتكاب جريمة الزنا أنه أقسم ألا يتحدث مع المرأة المتزوجة مرة أخرى، وإلا سيقطع أنفه وأذنيه، وسيتم نفيه إلى النوبة". أنظر،

عند جلوسهم للفصل في الدعاوى المعروضة عليهم[١] بل وكان من إجراءات النطق بالحكم في القضية أن يقوم القاضي (رئيس المحكمة) بالإشارة إلى الخصم الذي كسب الدعوى بتمثال الإلهة ماعت، للدلالة على أنه كسب الدعوى، حيث يكون الحق في جانبه.[٢]

ونجد تعليمات الإله الأكبر رع للفرعون حيث يقول له: "قل العدالة، اصنع العدالة، لأن العدالة قوية قادرة، لأنها عظيمة، لأنها أبدية" [٣]

وتبرز لنا نصوص كتاب الموتى خاصة الفصل ١٢٥ أن الإجراءات المتبعة أمام محكمة الموتى كانت تتسم بصورة شفوية، فيجب تلاوة الإقرارات الواردة في الفصل ١٢٥ بصورة شفهية، وأن دور الإله أنوبيس كان يقتصر على مصاحبة المتوفي، كما كان يقتصر دور الإله تحوت على تسجيل نتيجة المحاكمة وإعلانها.[٤]

٣- المرافعة في عصر الدولة القديمة:

توضح لنا النصوص الأدبية – خاصة التعليمات والنصائح- أن الطابع العام في مخاطبة الخصوم للقضاة سواء في رفع الشكوى أو في تقديم الدفاع كان يتسم بالشفاهية. حيث ورد في نصائح بتاح حتب (زمن الأسرة الخامسة) إلى القضاة: إذا كنت ممن يسعى إليه الناس بالشكوى، فكن هادئا عندما تستمع إلى ما يريد الشاكي أن يقوله لك، لا تصده قبل أن يفرغ كل ما في نفسه، أو قبل أن ينتهي من قول كل ما جاء من أجله، فإن الشاكي يحب الاهتمام بقوله، أكثر من تحقيق ما يطلبه"[٥] بما يوضح لنا أن تلقى الشكاوى والاستماع للخصوم كان يتم شفاهة.

A.J. Van Loon: Law and order in Ancient Egypt, p. 17.

([1])NICOLAAS JOHANNES VAN BLERK , THE CONCEPT OF LAW AND JUSTICE IN ANCIENT EGYPT, WITH SPECIFIC REFERENCE TO THE TALE OF THE ELOQUENT PEASANT, CULTURES AT THE UNIVERSITY OF SOUTH AFRICA SUPERVISOR: PROF P. S. VERMAAK , 2006, p.8.

([٢]) أنظر في ذلك: د/ رؤوف عبيد: بحث في القضاء الجنائي عند الفراعنة، ص ٨١.

([٣]) نقلا عن د/ فتحي المرصفاوي: الوجيز في تاريخ القانون المصري، ص ١٦٢.

([٤]) الإله أنوبيس هو سيد الجبانة ورئيس السرادق الإلهي والذي يقود الموتى في العالم الآخر، وهو الذي يقدم المتوفى إلى قاعة المحاكمة ويرافقه في مشهد وزن القلب في الفصل ١٢٥ من كتاب الموتى، حتى يقوم الإله تحوت بتسجيل نتيجة وزن القلب وإعلان المتوفى بريئًا أو مذنبًا. ويحرس المقابر. أنظر، جورج بوزنر، سيرج سونرون، أ.أ.س.ادواردز، جان يويوت، ف. ل. ليونيه، جان دوريس: معجم الحضارة المصرية القديمة، ترجمة أمين سلامة، مراجعة: د. سيد توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠١، ص٦٥

([٥]) نقلا عن د/ فتحي المرصفاوي: الوجيز في تاريخ القانون المصري، ص ١٦٢.

وقد ذكر البعض أنه كان من طرق تقديم الالتماس في مصر الفرعونية التوسل للملك أثناء الاحتفالات العامة.[١]

وتوضح لنا إحدى الوثائق المحفوظة في متحف برلين وهي عبارة عن لفافة جلدية محفوظة تحت رقم (P10470) ويتعلق موضوعها بإجراءات دعوى قضائية لتوثيق نقل ملكية جارية، ونلاحظ مما أثبت بها أن الإجراءات كانت تتطلب أن يحضر الطرفان أو ممثلاهما، وأن المدعى هو من يبدأ المرافعة بذكر ادعاءاته التي رد عليها المدعى عليه، وأن القضاة اطلعوا على الوثائق المقدمة في القضية، وناقشوا الطرفين، قبل أن ينتهوا إلى اصدار الحكم.[٢]

كما ورد في قضية المؤامرة التي دبرها حريم قصر للملك بيبي – زمن الأسرة السادسة– والتي حققها المدعو أوني وروى لنا خبر هذه القضية ضمن سيرته الذاتية المدونة على جدران مقبرته، حيث يقول: "عندما أجريت المحاكمة سرا في حريم الملك في القضية المقامة ضد الزوجة الملكية العظيمة "حتس" أمرني جلالته أن أتولى إدارة الإجراءات، وكنت أنا وحدى من غير كبير قضاة ولا وزير ولا أمير حاضرا، لأنني كنت محببا ومقربا إلى قلب جلالته، ولأن جلالته كان يحبني وكنت أنا الذي أعد التقرير الكتابي. وكنت أنا وحدى ومعي قاض واحد وفم مدينة نخن بالرغم من أن وظيفتي السابقة لم تتعد المشرف على احدى الدوائر الملكية. ولم يسبق لأحد في مركزي في الأزمنة القديمة أن سمع الشئون السرية الخاصة بالحريم الملكي. قد استثنيت وحدى وسمح جلالته لي بالقيام بالتحقيق لأني كنت مقربا إلى جلالته من سائر أمرائه ونبلائه وخدمه أجمعين. [٣]

ونستخلص من ذلك سيادة الطابع الشفهي في الإجراءات، وأن الكتابة كانت تقتصر إلى إثبات ملخص الإجراءات.

كما يظهر مبدأ شفاهية الشكوى أيضا من حكاية الملك نفر كارع والقائد ساسنت والتي ذكرتها "باركنسون" كقصة تتمتع بشعبية كبيرة في مصر منذ زمن الدولة الوسطى، وربطت بين نفر كارع المذكور وبيبي الثاني، وتدور هذه القصة حول رجل من ممفيس جاء ليشكو إلى الملك أحد قواده ويوجه إليه اتهامًا أمام رجال البلاط، لكنهم ينخرطون في صناعة الضجيج – بالعزف والموسيقي والتهليل والتصفير، لكي يمنعوا حديثه من الوصول للملك.[٤] فهذه القصة توضح لنا

([1]) Sandra Lippert, Law Courts , p.٤..

([2]) Sandra Lippert, Law Courts, p.4..

([٣]) نقلا عن : د/ محمود سلام زناتي، تاريخ القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٣، ص ٨٦. إرمان ورنكة: مصر والحياة المصرية في العصور القديمة، ص ١٤٣.

([٤]) وهذا بعض من نص القصة: "حضر الشاكي من ممفيس إلى (...) لكنه (منع؟) بأغاني المغنيين وموسيقى الموسيقيين، وتهليل المهللين، وصفير المصفرين . حتى خرج الشاكي من ممفيس (من هناك) ثم

أن سيادة مبدأ شفوية تقديم الشكوى، وبالأحرى شفوية المرافعة، وأن المحيطين بالملك عندما ارادوا إحباط هذه الشكوى لجأوا إلى التشويش على الشاكي بالموسيقي والغناء والتصفير والتهليل، وهي كافة صور الضجيج التي تمنع وصول صوت الشاكي للملك، خاصة إذا علمنا أن المحكمة الملكية كانت تعقد أينما وجد الملك، وبالتالي فإن ما قام به الشاكي هو عرض لقضيته، وما قام به جلساء الملك يعد منعا للشاكي من عرض قضيته حتى لا يدان القائد.

٤- المرافعة في عصر الدولة الوسطى:

تعد شكاوى الفلاح خونانوب[١] أعظم أثر تاريخي تناول فكرة العدالة ونقيضها، حيث تؤكد نصوصها أن خونانوب قد ألقاها بصورة شفوية معبرا فيها عما لحقه من ظلم ومطالبا إحقاق الحق وإقرار العدالة والقضاء في مظلمته. ولم يكن هذا الأمر مرة واحدة بل كان لتسع مرات، مثلت كل منها شكوى من شكاويه التسع.

توقفوا، (بعد أن لم يسمعوا إليه). فإذا جاء الشاكي من ممفيس ليتحدث أمام المشرف على المحكمة جعل هذا المغنيين يغنون والموسيقيين يعزفون الموسيقى، والمهللين يهللون والمصفرين يصفرون. حتى انصرف الشاكي من ممفيس دون أن يستمعوا إليه، ثم توقفوا عن الهزء به. وانصرف الشاكي من ممفيس يبكي بكاءً مرًا، وكان شعره منزوعًا. جيتي ابن هنت(...) لاحظ أن شخص ملك التاجين نفر كا رع يخرج ليلا وحده دون أحد معه، ثم ابتعد عنه دون أن يراه ... وذهب جيتي ابن هنت تمامًا خلف هذا الإله. دون أن تساوره الظنون ليرى كل ما يفعل. ووصل نفر كارع إلى منزل القائد ساسنت، ثم ألقى حجرًا، ورفس الحائط، فأنزل له السلم، ثم صعد، بينما انتظر جيتي ابن هنت حتى عاد شخصه والآن بعد أن فعل شخصه ما أراد معه. عاد إلى قصره وذهب جيتي خلفه وعندما عاد شخصه إلى القصر له الحياة والقوة والصحة عاد جيتي إلى بيته. والآن ذهب شخصه إلى بيت القائد ساسنت عندما انصرف من الليل أربع ساعات وقضى أربع ساعات أخرى في بيت القائد ساسنت ودخل القصر ...".نقلا عن : ر. ب . باركنسون : أصوات من مصر القديمة،مقتطفات من كتابات الدولة الوسطي، ترجمة: بدر الرفاعي، سنابل للكتاب، الطبعة الأولي ٢٠٠٩.ص ٩٠ : ٩٤ .

(١) - الفلاح الفصيح خونانوب هو بطل القصة الشهيرة التي تعود أحداثها إلى عصر الملك " نب كاورع" كما ذكر ذلك إبراهيم الزيني: فلاسفة مصر القديمة، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٣، ص١٢٧ . بينما يذكر أستاذنا الدكتور الصافوري أنها كانت في عهد الملك "خيتي" من العصر الإهناسي حوالي ٣٠٠٠ ق.م، وكان هذا الفلاح يسكن حقل الملح، وهي منطقة وادي النطرون حاليا، وكان يسافر إلى العاصمة إهناسيا ليبيع محصول أرضه يحمله على عدد من الحمير لمملوكة له، وفي إحدى المرات وهو في طريقه إلى العاصمة اعترضه أحد الموظفين بحيلة رديئة واغتصب منه حميره وما تحمله من محصول، فذهب الفلاح إلى العاصمة ليشكو من هذا الموظف إلى رئيسه واسمه "رنزي" ولكن الأخير عطل الفصل في الشكوى؛ لأنه رأى في أسلوب هذا الفلاح من الفصاحة والبلاغة ما يستحق أن يعرض على الملك نفسه، وحينما عرض أمره على الملك، أمر الأخير ألا يبت في الشكوى حتي يضطر الفلاح إلى تكرارها، ويزداد بالتالي استمتاعهم بهذه البلاغة ويغتني الأدب، فكان أن ألقى الفلاح تسع شكاوي في تسع خطب اعتبرت من روائع أدب الشكوى .

انظر: د/ محمد على الصافوري: مقدمات في المنطق القانوني، شبين الكروم، دون سنة، ص ٢٠، ٢١ .

فجميع المصادر التي ذكرت لنا قصة الفلاح الفصيح خونانوب وشكاواه التسع تؤكد أن الفلاح ألقى هذه الشكاوى بصورة شفاهية أمام حاكم الإقليم[١] ومجلس الأعيان، الذين كانت تتكون منهم محكمة الإقليم. الذين فصلوا في قضيته بحكم لم يرض الفلاح، فعاد شاكيا مرة تلو أخرى لحاكم الإقليم، الذي رفض أن يجيبه لما رأى فصاحته وذهب للملك يحمل إليه هذا الخبر، فأمره الملك بألا يبت في تظلمه، حتى يستمر في الكلام، على أن يحرص أن يكتب كل ما يقوله الفلاح ويرسل إلى الملك ليسمعه. **يتضح ذلك** من نص الشكوى الأولى من شكاوي الفلاح الفصيح حسب الترجمة التي قدمها الدكتور/ سليم حسن حيث جاءت كالتالي: " وقد ذهب المدير العظيم للبيت "رنزي بن مرو أمام جلالته وقال: سيدي لقد عثرت على أحد هؤلاء الفلاحين، وفي الحق أنه فصيح، وهو رجل قد سرق متاعه، وأنظر أنه قد حضر ليتظلم لي من أجل ذلك. عندئذ قال جلالته: "**بقدر ما تحب أن تراني في صحة دعه يمكث هنا دون أن تجيبه عن شيء قد يقوله، ولأجل أن تجعله يستمر في الكلام الزم الصمت، ثم مر بأن يؤتى لنا بذلك مكتوبا حتى نسمعه...**"[٢]

وعلى ذلك فشكاوى الفلاح الفصيح، تم إلقائها بصورة شفوية، وتمت كتابتها بمعرفة آخرين دون أن يعرف صاحبها. وقد لاحظ البعض أن الشكاوى لم تمس موضوع النزاع؛ وذلك لأن الحقائق لم ينكرها أحد، وأن السبب في التراخي في البت فيها هو إبراز براعة الفلاح وفصاحته في العرض[٣]. **ونلاحظ** أن سبب عدم انكار الحقائق التي يذكرها الفلاح الفصيح في شكاويه، هو سبق صدور حكم من مجلس الأعيان في القضية – عند عرضها لأول مرة – بأن يعوض الفلاح بمقدار ما أخذ منه، لكن الفلاح لم يرتض هذا الحكم، وأخذ يتظلم منه. لكن حاكم الإقليم الذي كان له سلطة التصديق على الأحكام التي تصدر من محكمة الإقليم في زمن الإقطاع، لزم

---

(١) حدثت الواقعة التي تدور بشأنها أحداث قصة الفلاح الفصيح زمن الأسرة العاشرة، في نهاية الألف الثالثة قبل الميلاد، وعرف هذا العصر بالعصر الإهناسي. ويشمل العصر الاهناسي الأسرتان التاسعة والعاشرة، ومن ثم فقد كان زمن حدوث الواقعة محل هذه القصة في نهاية عصر الاقطاع، التي ظهرت خلالها محاولات ملوك ذلك العصر نحو إنهاء حالة الاضطراب والفوضى التي سادت في البلاد جراء الثورة الاجتماعية التي شبت في البلاد منذ نهاية الأسرة السادسة في زمن الملك بيبي الثاني. واستمرت أمدا طويلا، تفككت البلاد خلالها وساد الاقطاع، واستقل حكام الأقاليم عن السلطة المركزية، وادعوا تلقيهم السلطة من إله الإقليم، فحكموا باسم إله الاقليم، وتقلد حاكم الاقليم منصب كبير كهنة إله الاقليم، وصدرت الأحكام القضائية باسم إله الاقليم.

(٢) نقلا عن د/ سليم حسن: مصر القديمة، ج ١٧، الأدب المصري القديم، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٦٠.

(٣) انظر: ت . ج . جيمز: الحياة أيام الفراعنة،مشاهد من الحياة في مصر القديمة، ترجمة: د. أحمد زهير أمين، مراجعة: د. محمود ماهر طه .الهيئة المصرية العامة للكتاب،طبعة مكتبة الأسرة ١٩٩٨، ص ٦٥ .

الصمت، ولم يقر هذا الحكم، ولم يلغه أيضا، وذهب للملك.. على نحو ما سبق بيانه.[1] ومن ذلك فإنه يمكن أن نعتبر هذه الشكاوى عبارة عن تظلم أو التماس بإعادة النظر في القضية التي تقدم بها الفلاح الفصيح ضد الموظف الفاسد.

([1]) ويتضح هذا المعنى من مقدمة القصة كما ذكرها الدكتور / سليم حسن، حيث أوردها كالتالي: " سافر هذا الفلاح إلى ننسو ليرفع ظلامته إلى المدير العظيم للبيت "رنزي بن مرو"، وقد وجده وهو خارج من بيته لينزل في قاربه (أي القارب الرسمي الخاص بالمحكمة). فقال الفلاح: هل تسمح لي بأن أسر قلبك بهذه القصة؟، هل من الممكن أن يحضر معي خادم حسب اختيارك يحمل إليك أخبارا منى خاصة بها. وعلى هذا أمر المدير العظيم للبيت "رنزي بن مرو" خادما قد اختاره ليذهب أمامه ليحمل إليه أخبار من هذا الفلاح خاصة بهذا الموضوع. وعندئذ عمل "رنزي بن مرو "المدير العظيم للبيت تحقيقا ضد "تحوت نخت" أمام الحكام الذين كانوا أمامه. فقالوا له: يجوز أنه أحد فلاحيه قد أتى إلى واحد آخر خلافه، أنظر، تلك هي الطريقة التي كانوا يتبعونها مع فلاحيهم عندما يذهبون إلى آخرين خلافهم. وهل هذه قضية حتى يعاقب الإنسان "تحوت نخت" هذا بسبب مقدار تافه من النطرون ومقدار ضئيل من الملح؟ مره بأن يعطي بدلا منها، وعلى ذلك يمكنه أن يعطي بدلا منها. غير أن المدير العظيم للبيت رنزي بن مرو لزم السكينة، ولم يجب هؤلاء الحكام ولا هذا الفلاح أيضا. انظر، سليم حسن: مصر القديمة، ج ١٧، الأدب المصري القديم ، طبعة مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٥٨ – ٥٩.

ويتأكد المعنى الذي استخلصناه من القصة، إذا ما قارنا النص السابق مع الترجمة التي قدمتها الأستاذة القديرة كلير لالويت، حيث أوردتها كالتالي: "عندما هبط الفلاح إلى الجنوب حتى (وصل) إلى هيراقليوبوليس ليلتقي برئيس الحجاب "رنسي بن ميرو" فصادفه وهو يغادر باب منزله ويتأهب للنزول إلى سفينته الرسمية. فقال الفلاح: "واه ! ليتني أسعد قلبك بشأن هذه المشكلة (التي حدثت لي). إنها لفرصة، لتأمر بأن يحضر إليّ رجلك الموثوق فيه، وسوف أبعثه إليك فيما بعد، (مزودا بمعلومات) عن قضيتي. وسمح رئيس الديوان "رنسي بن ميرو" أن يحضر رجله الموثوق فيه لدى "خو– ان – انبو" فصرفه هذا الأخير في أعقاب خطاب كامل وشامل. واستفسر رئيس الحجاب "رنسي بن ميرو" عن "جحوتي نخت" عند الأعيان الذين في معيته، "فقالوا له ياسيدي: لا شك أنه واحد من هؤلاء الفلاحين الذي ذهب ليسلم بضاعته إلى آخر من جيرانه. لاحظ، فهذا ما يفعلونه ضد فلاحيهم من هذا مرتكبي هذه الجريمة. أهي واقعة جديرة بأن تفضي إلى عقاب "جحوتي – نخت" هذا بسبب القليل من النظرون والقليل من الملح؟ فليؤمر بكل بساطه أن يقدم تعويضا وسوف يمتثل. والتزم رئيس الحجاب "رنسي بن ميرو" الصمت، ولم يرد على أعيانه وعلى الفلاح، على حد سواء."

نقلا عن كليلر لا لويت: نصوص مقدسة ونصوص دنيوية من مصر القديمة، المجلد الأول – عن الفراعنة والبشر، ترجمة: ماهر جويجاتي، مراجعة: د/ طاهر عبدالحكيم، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٢١، ص ٢٧٩ .

كما نشير إلى أن النص الإنجيزي الذي أوردته مريام لشتهايم، ذكر أن حاكم الاقليم "رنسي بن ميرو" عرض الأمر على القضاة، الذين قرروا إلزام الموظف الفاسد "جحوتي – نخت" برد ما أخذه من الفلاح. حيث ورد النص الإنجليزي كالتالي:

وإذا كانت هذه الشكاوى هي في حقيقتها تظلم أو التماس مقدم في قضية، فإنها تعد – بلا شك– مرافعة قضائية تحمل كل مقومات الخطابة القضائية بامتياز، من فصاحة وبيان وقدرة على الاستمالة والإقناع. وقد أكد البعض أن أهمية قصة الفلاح الفصيح تكمن في توضيح إجراءات المحاكمة في عصر الأسرة العاشرة والحادية عشرة (عصر الانتقال الأول).[١] كما توضح أن العدالة لم تكن تتمثل في معالجة سلبيات الواقع، وإصلاح انتهاكات النظام، بل كانت بحثا إيجابيا عن خير جديد.[٢] وظهرت قوة استعارات وبلاغته في التدليل على العدالة، وأن القاضي هو المنوط به تحقيقها.[٣]

" Then the high steward Rensi, the son of Meru, denounced this Nemtynakht to the magistrates who were with him. Then they said to him: "Surely it is a peasant of his who has gone to someone else beside him. That is what they do to peasants of theirs who go to others beside them. That is what they do. Is there cause for punishing this Nemtynakht for a trifle of natron and a trifle of salt? If he is ordered to replace it, he will replace it." Then the high steward Rensi, the son of Meru, fell silent. He did not reply to these magistrates, nor did he reply to this peasant."

MIRIAM LICHTHEIM: Ancient Egyptian Literature, volume 1: The Old and Middle kingdoms, London , 1975 .P. 171.

([1])Sandra Lippert, Law Courts, p.٣.

([2])N.J. VAN BLERK, THE MANIFESTATION OF JUSTICE IN ANCIENT EGYPTIAN LAW, WITH SPECIFIC REFERENCE TO THE TALE OF THE ELOQUENT PEASANT, Journal for Semitics 19/2 (2010) pp. 584-598.

([٣]) تشير حكاية الفلاح الفصيح إلى أن القانون في الأساس هو قوة طبيعية، ولذلك يجب على القاضي دائما السيطرة على هذه القوة، حتى لا تستخدم في تحقيق الظلم. ولهذا نجد الفلاح الفصيح يتكلم في الشكوى الثانية وبصور واضحة عن إنكار الماعت، وفي الوقت نفسه يخاطب القاضي/الحاكم رنسي بن مرو بأنه مثقال الميزان، ومجداف القيادة في النهر، وينبهه ألا ينحرف وألا يتأرجح بين الصواب والخطأ. وهذه الإستعارات التي استخدمها الفلاح الفصيح (مجداف – عارضة – ميزان) هي أجهزة مادية من صنع الإنسان يستخدمها البشر للتحكم في قوى الطبيعة، تدليلا على أن القاضي هو الشخص الذي يتحكم في القانونكما استخدم الفلاح الفصيح في شكاواه العديد من الاستعارات التي تؤكد مدى تجسيد القاضي للعدالة فيذكره بأنه: "أب لليتم، وزوج للأرملة وأخ للمطلقة، وثوب للأم التي لا أم لها. وبالتالي فالقاضي هنا هو من يضمن العدالة للذين حرموا منها. أنظر،

- N.J. VAN BLERK, THE MANIFESTATION OF JUSTICE IN ANCIENT EGYPTIAN LAW, WITH SPECIFIC REFERENCE TO THE TALE OF THE ELOQUENT PEASANT, Journal for Semitics 19/2 (2010) pp. 584-598.

كما ورد في احدى القصص التي ترجع إلى عهد الأسرة الثانية عشر، وهي قصة الملاح الغريق نجد اهتماما بالغا من البطل وحرصا شديدا منه على التعبير بصورة مقنعة عما في النفس، وقد ظهر ذلك في الكلمات التي قالها أحد البحارة إلى قائده مشجعا إياه على التحدث (المرافعة) في المحاكمة أمام الفرعون قائلا: "اغتسل وضع الماء على أصابعك، حتى تتمكن من الرد عندما يتم استجوابك، حتى تتمكن من الإجابة دون تلعثم (تأتأة)، كلام الرجل يمكن أن ينقذه، وكلامه يمكن أن يسبب له التساهل. (١)

٥- المرافعة في عصر الدولة الحديثة:

يذكر البعض أن المصطلحات القانونية المستخدمة منذ عصر الدولة الحديثة تؤكد على وجود بارز للعنصر الشفهي في التقاضي وأنه كان لابد من حضور المدعي والمدعي عليه أمام المحكمة، وأن يبدأ المدعي في عرض قضيته، ويقدم المستندات والشهود لإثبات أقواله، ثم يتاح للمدعي الرد عليه وتقديم أدلته، وبعد ذلك يتم تحقيق الدعوى بمعرفة القضاة فيتم سؤال الطرفان والشهود، وتجري ما تراه لازما من تحقيقات، كما قد تنتقل لإجراء المعاينة إذا استلزم الأمر. وعلى الرغم من وجود حالات سلم المدعون فيها شكاوى مكتوبة، لكن ذلك لا ينفي أنه كان من الممكن تقديم الشكوى شفاهة خاصة أمام المحاكم المحلية. (٢)

([1])A.J. Van Loon: Law and order in Ancient Egypt, the Development of New Kingdom until the Roman Dominate, MA-Thesis- Ancient History, Leiden University, 2014,p.9.

MIRIAM LICHTHEIM: Ancient Egyptian Literature,volume 1: The Old and Middle kingdoms, London, 1975, p.212.

WILLIAM KELLY SIMPSON, THE LITERATURE OF ANCIENT EGYPT AN ANTHOLOGY OF STORIES, INSTRUCTIONS, STELAE, AUTOBIOGRAPHIES, AND POETRY, Third Edition, YALE UNIVERSITY PRESS / NEW HAVEN & LONDON, 2003,p. 47.

وراجع الترجمة العربية لدى: مريام لشتهايم: الأدب المصري القديم، المجلد الأول، ص ٣٦٤- ٣٦٥.

جاستون ماسبيرو: حكايات شعبية فرعونية، ترجمة: فاطمة عبدالله محمود، مراجعة وتقديم: د/ محمود ماهر طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨، ص ١٨١ – ١٨٢.

سليم حسن: مصر القديمة، الجزء السابع عشر، الأدب المصري القديم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠٠، ص ٥١.

كلير لالويت: نصوص مقدسة ونصوص دنيوية من مصر القديمة، المجلد الثاني، الأساطير والقصص والشعر، ترجمة: ماهر جويجاتي، مراجعة: د/ طاهر عبدالحكيم، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٢١، ص ٢٢٥.

([2]) Sandra Lippert, Law Court , p.٦.

ويوجد منظر في إحدى المقابر من عصر الرعامسة نرى فيه انعقاد محكمة من أربعة قضاة جالسون وأمامهم حاجب المحكمة، وأمامه ثلاثة أشخاص أولهم المتهم أو المدعي عليه، منحنيا وثانيهم رجل يمثل الإدعاء ويقود المتهم، وثالهم هو الشاكي رافعا يده إلى أعلى.[١] بما يوضح التفاعل الحركي واللفظي بينه وبين المحكمة ويعد دليلا على المرافعة الشفوية أمام المحكمة.

وتظهر شفاهية المرافعة في زمن الدولة الحديثة خاصة في المحكمة التي تعرف بالقنبت والتي انتشرت في عصر الأسرة الثامنة عشر وكانت تعد محكمة استماع حيث تستمع المحكمة للوقائع وتناقش الخصوم والشهود، كما كان للحضور الإدلاء بآرائهم للفصل في النزاع المعروض.[٢]

وكانت القواعد الخاصة بالإجراءات القانونية أمام الوزير كانت توجب عليه أن يستمع إلى الطرفين.[٣] وأن جميع الإجراءات المتبعة أمام المحكمة كانت تتم شفاهة[٤]، خاصة إجراءات الدعوى المدنية[٥] .

كما تدلنا الوثائق على إمكانية الإنابة في المرافعة أمام المحكمة حيث أكد البعض أنه على الرغم من عدم وجود محامين إلا أنه كان يمكن للمرأة أن تسأل الرجل للتحدث نيابة عنها أمام القضاة.[٦] كما قام والد أحد المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة بتقديم التماس إلى الملك وقام بعرض القضية أمامه، وعقب ذلك حكم الملك بتبرئة المحكوم عليه ورد اعتباره وأمر بإطلاق سراحه[٧] .

---

(١) د/ رمضان عبده علي السيد : موسوعة حضارة مصر القديمة وأهم مظاهرها منذ أقدم العصور حتى نهاية عصر الأسرات الوطنية- الجزء الأول- دار نهضة الشرق الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٣٥٠. ويشير سيادته إلى :

Allam, Everyday lif in Ancient Egypte. P. 63.

(٢) د/ فخري أبو سيف مبروك : مظاهر القضاء الشعبي لدى الحضارات القديمة، ص ٢٣. وأنظر ايضا في ذات المعنى:

A.J. Van Loon : Law and order in Ancient Egypt , the Development of New Kingdom until the Roman Dominate, MA-Thesis- Ancient History, Leiden University, 2014, p.16.

(3) Sandra Lippert, Law Courts, p.٥

(4) Sandra Lippert, Law Courts, p.٧.

(٥) د/ عبدالرحيم صدقي: القانون الجنائي عند الفراعنة، ص ٩٠.

(6) Sandra Lippert, Law Courts , p.٩.

(7) A.J. Van Loon : Law and order in Ancient Egypt, op- cit, p. 17.

كما توضح إحدى الوثائق – المنسوبة لزمن الأسرة السابعة عشر– أن القانون الفرعوني كان يجيز إنابة الغير في إبرام العقود، وكذلك توثيقها أما المختصين، فكان الشخص يستطيع أن يتعاقد بواسطة الغير وكان أثر هذا العقد ينصرف للأصيل وليس للنائب[١] كما كان ذلك النائب يحضر أمام القضاء عند المنازعة في تنفيذ العقد.[٢] حيث ورد في وقائع إحدى القضايا المعروضة على مكتب الوزير: "قد أتيت نائبا عن "سبك نخت" لأقرر قوله: "أنني قد أقرضت "كسبي" ٦٠ دبن ذهب – هي عبارة عن ذهب وبرونز وثياب وغلال مملوكة لي. وهو لم يردها إليّ. ولذلك إني أقدم هذه الشكوى لكي يردها إليّ. هذا ما أقوله." وبعدما اقر "كسبي بصحة ما ادعاه نائب "سبك نخت"، عرض المدعو "كسبي" على نائب "تحوت نخت" تعويضه عن ذلك بأن يتنازل له عن وظيفة محافظ مدينة الكاب التي آلت له عن أبيه، وأبدى نائب "سبك نخت" قبول ذلك العرض، وحلف كل منهما على هذا الاتفاق قسما بالملك له الحياة والصحة والعافية – ليمتنع عليهما الرجوع فيه، وقد تم ذلك أمام المسئول الحكومي وتم توثيق هذه الأوراق في مكتب الوزير.[٣] وذلك يقطع بمعرفة القانون الفرعوني للنيابة التعاقدية، كما نستدل بذلك على وجود نوع من الوكالة بالخصومة، أو الإنابة في الإجراءات القانونية خاصة المرافعة، ولكن لا يمكننا الحديث في الوقت الراهن عن نظرية لها لندرة الوثائق.

٦- تراجع مبدأ المرافعة الشفوية في مقابل المرافعة الكتابية:

لقد أشار الدكتور محمود سلام زناتي إلى أن الشواهد تدل على أن المرافعة الكتابية صارت منذ عهد معين هي الطابع الغالب في القضاء الفرعوني.[٤]

وذكرت ساندرا ليبرت أن بداية تراجع شفهية الإجراءات أمام المحاكم– خاصة المرافعة بدأ في العصر المتأخر[٥]، وأنه لا يوجد دليل على إجراءات شفهية حقيقة بعد الأسرة السادسة والعشرين.[٦]

---

(١) د/ شفيق شحاته: تاريخ القانون المصري، الجزء الأول، القانون المصري الفرعوني، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٥٥، ص ٢٣١.

(٢) د/ شفيق شحاته: تاريخ القانون المصري، المرجع السابق ص ١٩٦، و ص ١٩٩.

(٣)لأنظر عرض هذه الوثيقة لدى، د/ شفيق شحاته: تاريخ القانون المصري، الجزء الأول، القانون المصري الفرعوني، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٥٥، ص ١٩٤ – ٢٠١، والصفحات المقصودة هي ص ١٩٩ – ٢٠٠.

(٤) د/ محمود سلام زناتي : تاريخ القانون المصري، ١٩٧٣، ص ٩١.

(٥) يبدأ العصر المتأخر من الأسرة الحادية والعشرين ويستمر إلى نهاية الأسرات الفرعونية.

(6)Sandra Lippert, Law Courts., p.٨.

كما ذكر البعض أن الإجراءات المتبعة أمام المحاكم الدينية – التي انتشرت وزاد لجوء الأفراد إليها في العصر المتأخر– كانت تتم في الغالب بصورة كتابية، ولا توجد أي مناقشات شفوية، على أساس أن الآلهة غير محتاجة لأي إيضاحات فهي عالمة بكل شيء.[١]

ومن ذلك يتضح لنا أن تراجع مبدأ شفوية المرافعة بدأ في العصر المتأخر، خاصة أواخر الأسرة السادسة والعشرين، وحل محل المرافعة الشفوية المرافعات الكتابية (المذكرات المكتوبة)، خاصة أمام المحكمة العليا، التي كان لها طابعها الخاص وإجراءاتها الخاصة على نحو يماثل ما هو مقرر لإجراءات المحاكمة أمام محكمة النقض في نظامنا القانوني المعاصر.

(١) د/ عبدالرحيم صدقي: القانون الجنائي عند الفراعنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ٩٠.

الخاتمة:

نؤكد في الختام على أن التسليم بما ذكره ديودور الصقلي – والكتاب اليونان الذين زاروا مصر الفرعونية في عصرها المتأخر– عن النظام القضائي الفرعوني دون مناقشته يلقي دائما بنتائج غير سديدة.

ويمكننا – في ضوء ما عرضناه في مقالنا هذا– تأمل ما ذكره هيكاتيوس الإبديري وديودور الصقلي بشأن استلزام القانون الفرعوني المرافعات الكتابية، أن ذلك يمكن قصره فقط على المحكمة العليا التي تناولا تشكيلها وإجراءات التقاضي أمامها في كتبهما. وهو ذات المعنى الذي أشار إليه الدكتور رؤوف عبيد[١] من أن هذه المحكمة كان لها دورا مهما في الحياة القضائية الفرعونية يماثل الدور الذي تقوم به المحاكم العليا ومنها محكمة النقض في نظامنا المعاصر، حيث يستلزم القانون تقديم مذكرات الطعون بالنقض مكتوبة، ولا يجوز إضافة أسباب جديدة في المرافعة أمام المحكمة غير تلك التي وردت بالمذكرة التي تحتوي أسباب الطعن.[٢]

أما المحاكم الأدنى درجة فإن المرافعة القضائية فيها اتسمت بالشفاهية كطابع عام لها، وكان يتم إثبات ملخص بما تم من إجراءات، وما أبدى من دفاع، وأدله، كما كان يجوز تقديم مذكرات بالدفاع بدءا من عصر الدولة الحديثة، ولكن ذلك لم يكن بديلا عن المرافعة الشفهية، بل كوسيلة إضافية اختيارية للخصوم. ولا غرابة في ذلك فحتى نظامنا القانوني المعاصر ينص صراحة على شفوية المرافعة ويلزم المحكمة الاستماع للخصوم وعدم مقاطعتهم إلا إذا خرجوا عن

---

(١) د/ رؤوف عبيد: بحث في القضاء الجنائي عند الفراعنة، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢) حيث تنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن: " يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض. فإذا كان الطعن مرفوعاً من النيابة العامة وجب أن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل .وتشتمل الصحيفة علاوة على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .ولا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة، ومع ذلك فالأسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أي وقت، وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها .وإذا أبدى الطاعن سبباً للطعن بالنقض فيما يتعلق بحكم سابق على صدور الحكم المطعون فيه في ذات الدعوى اعتبر الطعن شاملاً للحكم السابق ما لم يكن قد قبل صراحة"

وقد أكدت محكمة النقض في حكمها بالطعن رقم ١٦٨١ لسنة ٩١ قضائية، أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً، ويجب أن تحدد أسباب الطعن وتُعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً نافياً عنها الغموض والجهالة، بحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ومن ثم فإن كل سبب يراد به التحدى به يجب أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً.

موضوع الدعوى[1]، ولكنه في الوقت ذاته يلزم المدعي تقديم صحيفة دعواه والمستندات المؤيدة لها ومذكرة شارحة، قبل ميعاد الجلسة، كما **يُلزم المدعى عليه** أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة بدفاعه يرفق بها مستنداته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل.[2] ونرى أن ذلك يعد صدى لما كان سائدا في مصر القديمة، حيث كانت شفوية المرافعة هي الأصل وتستخدم الكتابة لإثبات ما يتم في إجراءات المحاكمة، وكوسيلة إضافية للخصوم في بيان أوجه دفاعهم.

ويمكن اعتبار شكاوى الفلاح الفصيح – التي ألقاها الفلاح شفاهة أمام حاكم الاقليم ومجلس الأعيان– عبارة عن التماس لإعادة النظر في قضية الفلاح ضد الموظف الفاسد، وذلك لأن مجلس الأعيان – الذي تتكون منه محكمة أول درجة– حكم عند عرض الفلاح قضيته أول مرة بأن يؤمر الموظف الفاسد بتعويض الفلاح كما سلبه منه، لكن حاكم الاقليم صمت عن إقرار الحكم، وبالتالي تقدم الفلاح ملتمسا انهاء فقره، والبت بصورة نهائية في مشكلته. بما يؤكد أن شكاوى الفلاح الفصيح كانت مرافعات شفوية.

كما نخلص إلى أن بداية تراجع الشفاهية في الإجراءات المتبعة أمام المحاكم كان منذ الأسرة السادسة والعشرين، أما الفترة التي تسبق ذلك فإن المبدأ الذي يحكم الدفاع والمرافعة أمام المحاكم كان يجعل الشفاهية هي الأصل، وأن الكتابة كانت بغرض إثبات ما يتم من إجراءات، ولم تصبح الكتابة شرطا لازما في إلا في أواخر الأسرة السادسة والعشرين الفرعونية. وازداد الأمر

---

(1) نلاحظ أن قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري يحوي نصوصا قد تبدوا متضاربة بعض الشيء، فهو في المادة ٦٥ يلزم المدعى عليه أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة بدفاعه يرفق بها مستنداته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل.

حيث تنص المادة(٦٥) أنه:"على المدعي عند تقديم صحيفة دعواه أن يؤدي الرسم كاملا وأن يقدم لقلم كتاب المحكمة صورا من هذه الصحيفة بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب .وعليه أن يرفق بصحيفة الدعوى جميع المستندات المؤيدة لدعواه ومذكرة شارحة .وعلى المدعى عليه في جميع الدعاوى عدا المستعجلة والتي أنقص ميعاد الحضور فيها أن يودع قلم الكتاب مذكرة بدفاعه يرفق بها مستنداته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل.

(2) حيث تنص المادة ١٠١، والتي تنص على أن: " تكون المرافعة علنية إلا إذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم إجراءها سراً محافظةً على النظام العام أو مراعاة للآداب أو لحرمة الأسرة."

وتنص المادة : (102) على أنه: "يجب الاستماع إلى أقوال الخصوم حال المرافعة، ولا تجوز مقاطعتهم إلا إذا خرجوا عن موضوع الدعوى أو مقتضيات الدفاع فيها. ويكون المدعى عليه آخر من يتكلم.

بصورة تدريجية خاصة مع خضوع مصر لحكام أجانب عنها في الأسرات المتأخرة، إلى جانب الاحتلال الفارسي لمصر، ومحاولاتهم السيطرة على النظم القانونية والقضائية[1].

وأخيرا، فإنه وعلى الرغم من وجود أدلة على معرفة القانون الفرعوني للنيابة التعاقدية، وكذلك إجازته الإنابة أمام المحاكم، حيث كان يجوز للمرأة أن تنيب الرجل للتحدث عنها أمام المحكمة، كما كان يجوز إنابة الغير أمام المحكمة، إلا أننا – في الوقت الراهن– لا يمكننا الحديث عن نظرية للإنابة القضائية (الوكالة في الخصومة) في القانون الفرعوني خاصة وأن غالبية الباحثين والكتاب يقررون أن مصر الفرعونية لم تعرف نظام المحاماة، ولكن هل يبقى هذا الإجماع للأبد؟ نأمل أن تكشف لنا الحضارة الفرعونية وآثارها العظيمة عن شيء يجعلهم يراجعون ذلك الحكم.

هذا .. والحمد لله رب العالمين "

---

(1) **كما فعل دارا بجمعه القوانين المصرية في مدونة قانونية عرفت باسمه.**

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

١) إبراهيم الزيني: فلاسفة مصر القديمة، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٣

٢) إبراهيم جمعة، مقال بعنوان: جامعة الإسكندرية – مجلة الرسالة – جامعة الإسكندرية العدد ١٦٨.

٣) إبراهيم محمد إبراهيم: تعليم الكبار في الحضارات القديمة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٤.

٤) أبو اليسر فرج: الشرق الدني في العصرين الهللينيستي والروماني، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط ٢٠٠٥.

٥) أحمد عبدالله محمد، والسيد العربي حسن: تاريخ القانون المصري، ط١، ٢٠١٦.

٦) أحمد علي ديهوم: محاضرات في تاريخ القانون المصري، جامعة عين شمس، دون سنة.

٧) أحمد فتحي زغلول: المحاماة، مطبعة المعارف،القاهرة ١٩٠٠ .

٨) أحمد محروس إبراهيم: النظام القضائي في مصر القديمة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة المنوفية ٢٠١٩.

٩) أدلوف إرمان: ديانة مصر القديمة، ترجمة: د. عبد المنعم أبو بكر، د. محمد أنور شكري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة مكتبة الأسرة،القاهرة١٩٩٧

١٠) أنطوان زكري: مفتاح اللغة المصرية القدمة وأنواع خطوطها وأهم إشاراتها ومبادئ اللغتين القبطية والعبرية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٧

١١) إيمان السيد عرفة: تطور القضاء في مصر وأثره على المنازعات المختلفة، دراسة تحليلية، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة المنوفية، مجلد ١٠، عدد ٢٠، أكتوبر ٢٠٠١،

١٢) بول ماسون أورسيل: الفلسفة في الشرق، ترجمة محمد يوسف موسى، دار المعارف، القاهرة ١٩٤٥

١٣) ت . ج . جيمز: الحياة أيام الفراعنة،مشاهد من الحياة في مصر القديمة،ترجمة: د. أحمد زهير أمين، مراجعة: د. محمود ماهر طه .الهيئة المصرية العامة للكتاب،طبعة مكتبة الأسرة ١٩٩٨،

١٤) جاستون ماسبيرو: حكايات شعبية فرعونية، ترجمة: فاطمة عبدالله محمود، مراجعة وتقديم: د/ محمود ماهر طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨.

١٥) جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني – بيروت ١٩٨٢.

١٦) جورج بوزنر، سيرج سونرون، أ.أ.س.ادواردز، جان يويوت، ف. ل. ليونيه، جان دوريس: معجم الحضارة المصرية القديمة، ترجمة أمين سلامة، مراجعة: د. سيد توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠١.
١٧) دوجلاس بريور، وإملي تيتر: مصر والمصريون، ترجمة: د/عاطف معتمد، د/محمد رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠١٥ .
١٨) ديودور الصقلي في مصر، ترجمة: وهيب كامل، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠.
١٩) ر. ب . باركنسون: أصوات من مصر القديمة،مقتطفات من كتابات الدولة الوسطي، ترجمة: بدر الرفاعي، سنابل للكتاب، الطبعة الأولي ٢٠٠٩.
٢٠) رمضان عبده علي السيد: موسوعة حضارة مصر القديمة وأهم مظاهرها منذ أقدم العصور حتى نهاية عصر الأسرات الوطنية- الجزء الأول- دار نهضة الشرق الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٢،
٢١) رؤوف عبيد: بحث في القضاء الجنائي عند الفراعنة، المجلة الجنائية القومية، العدد الثالث، المجلد الأول، نوفمبر ١٩٥٨،
٢٢) سليم حسن: مصر القديمة، الجزء السابع عشر، الأدب المصري القديم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠٠
٢٣) السيد العربي حسن: الوجيز ف تاريخ القانون المصري، طبعة أكاديمية الشرطة – القاهرة، دون سنة.
٢٤) السيد رشدي محمد: مراكز عبادة ديونيسوس في مصر في العصرين البطلمي والروماني، أعمال المؤتمر الثاني لاتحاد الأثريين العرب، القاهرة ١٩٩٩
٢٥) السيد عبدالحميد فودة: فلسفة نظم القانون المصري، الجزء الأول، العصر الفرعوني، دار النهضة العربية، ٢٠١٣ .
٢٦) شفيق شحاته: تاريخ القانون المصري، الجزء الأول، القانون المصري الفرعوني، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٥٥.
٢٧) صوفي حسن أبو طالب: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية- الجزء الثاني- الشرائع السامية (القانون الفرعوني والقانون البابلي والشريعة اليهودية)، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٧.
٢٨) صوفي حسن أبوطالب: تاريخ النظم القانونية والإجتماعية، دار النهضة العربية، ١٩٨٧،
٢٩) عباس مبروك الغزيري: تاريخ القانون المصري: العصر الفرعوني، دار النهضة العربية ٢٠٠٢.

٣٠) عبد العزيز صالح: التربية والتعليم في مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٢١
٣١) عبدالرحيم صدقي: القانون الجنائي عند الفراعنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦
٣٢) عبدالله طه فرحات سعده: التجريم والعقاب في مصر منذ عهد الفراعنة وحتى ما قبل دخول الإسلام، كلية الحقوق – جامعة المنوفية، ٢٠١٩.
٣٣) فايز محمد حسين: تاريخ النظم القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ٢٠١٠.
٣٤) فتحي المرصفاوي: الوجيز في تاريخ القانون المصري، دار الفكر العربي، ١٩٧٦ – ١٩٧٧،
٣٥) فخري أبو سيف حسن مبروك: القضاء الشعبي لدى الحضارات القديمة(مصر الفرعونية – اليونان – الرومان) بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين شمس، السنة ١٦، العدد الأول، يناير ١٩٧٤،
٣٦) فرج محمد البوشي: مراحل تطور تاريخ القانون المصري، دار النهضة الربية، ٢٠٠٩.
٣٧) كلير لالويت: نصوص مقدسة ونصوص دنيوية من مصر القديمة، المجلد الثاني، الأساطير والقصص والشعر، ترجمة: ماهر جويجاتي، مراجعة: د/ طاهر عبدالحكيم، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٢١.
٣٨) كليلر لا لويت: نصوص مقدسة ونصوص دنيوية من مصر القديمة، المجلد الأول – عن الفراعنة والبشر، ترجمة: ماهر جويجاتي، مراجعة: د/ طاهر عبدالحكيم، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٢١،
٣٩) محمد السيد عبدالغني: مرافعات المحامين في مصر في العصر البطلمي والروماني، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش، جامعة عين شمس، مجلد ٣، ١٩٨٦
٤٠) محمد السيد عبدالغني: مرافعات المحامين في مصر في العصر البطلمي والروماني، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش، جامعة عين شمس، مجلد ٣، ١٩٨٦
٤١) محمد بدر: تاريخ القانون الفرعوني (٢)، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية – جامعة عين شمس، السنة ١٩، العددان الأول والثاني، يناير ويوليو ١٩٧٧،
٤٢) محمد على الصافوري: مقدمات في المنطق القانوني، شبين الكروم، دون سنة
٤٣) محمد علي الصافوري: تاريخ القانون المصري، دون سنة .
٤٤) محمد علي الصافوري، وعباس مبروك الغزيري: تاريخ القانون المصري، شبين الكوم، ٢٠١٦،
٤٥) محمود سلام زناتي: تاريخ القانون المصري، دار النهضة العربية، ١٩٧٣،

٤٦) مختار السويفي: أم الحضارات – ملامح عامة لأول حضارة صنعها الانسان، تقديم: د/ عبدالحليم نور الدين، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولي، ٢٠٠٣،
٤٧) مراد وهبة: المعجم الفلسفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٦
٤٨) مريام لشتهايم: الأدب المصري القديم، المجلد الأول، في عصري الدولتين القديمة والوسطي، تصدير: أنطونيو لوبرينو، ترجمة: طارق فرج، مؤسسة الطويل للنشر والدراسات، الطبعة الأولي، القاهرة ٢٠١٥.
٤٩) مصطفى سيد أحمد صقر: فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر (من العصر الفرعوني وحتى العصر الإسلامي)، دون ناشر، دون سنة، ص ٢٠٤
٥٠) هيملوت برونر: التربية والتعليم عند المصريين القدماء، ترجمة: مصطفى عبدالباسط، مراجعة: محمد أبو حطب خالد، مراجعة تاريخية: هليل غالي، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠١١ .

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1) A.J. Van Loon: Law and order in Ancient Egypt , the Development of New Kingdom until the Roman Dominate, MA-Thesis- Ancient History, Leiden University, 2014.
2) Alexandre Alexandrovich Loktionov, The Development of the Justice System in Ancient Egypt from the Old to the Middle Kingdom, dissertation is submitted for the degree of Doctor of Philosophy. ROBINSON COLLEGE, UNIVERSITY OF CAMBRIDGE , 2019.
3) Bouché – Leclereq: Histoire des lagides, Pris,1907.
4) Sandra Lippert, Law Courts. In Elizabeth Frood, Willeke Wendrich (eds.), UCLA Encyclopedia of Egyptology, Los Angeles2012. http://digital2.library.ucla.edu/viewItem.do?ark=21198/zz002djg21
5) JAN ASSMANN, Les sagesses du monde, Originalveröffentlichung in: Gilbert Gadoffre (Hrsg.), Paris 1991, S. 43-58
6) McDowell, A G. Jurisdiction in the workmen's community of Deir-el Medina. Leiden: Nederlands Instituut voor het Nabije Oosten .1990.
7) MIRIAM LICHTHEIM: Ancient Egyptian Literature,volume 1: The Old and Middle kingdoms, London , 1975.
8) Miriam Lichtheim, Moral Values in Ancient Egypt. Fribourg, Switzerland / Göttingen, Germany University Press / Vandenhoeck Ruprecht, (1997).
9) N.J. VAN BLERK, THE MANIFESTATION OF JUSTICE IN ANCIENT EGYPTIAN LAW, WITH SPECIFIC REFERENCE TO THE TALE OF THE ELOQUENT PEASANT, Journal for Semitics 19/2 (2010) pp. 584-598.
10) NICOLAAS JOHANNES VAN BLERK , THE CONCEPT OF LAW AND JUSTICE IN ANCIENT EGYPT, WITH SPECIFIC REFERENCE TO THE TALE OF THE ELOQUENT PEASANT, CULTURES AT THE UNIVERSITY OF SOUTH AFRICA SUPERVISOR: PROF P. S. VERMAAK , 2006.
11) Nili Shupak , A New Source for the Study of the Judiciary and Law of Ancient Egypt: "The Tale of the Eloquent Peasant'' Journal of Near Eastern Studies, Vol. 51, No. 1 (Jan., 1992), pp. 1-18 http://www.jstor.org/stable/545594
12) NJ van Blerk, HE EMERGENCE OF LAW IN ANCIENT EGYPT: THE ROLE OF MAAT, Fundamina (Pretoria) vol.24 n.1 Pretoria 2018.
13) WILLIAM KELLY SIMPSON, THE LITERATURE OF ANCIENT EGYPT AN ANTHOLOGY OF STORIES, INSTRUCTIONS, STELAE, AUTOBIOGRAPHIES, AND POETRY, Third Edition, YALE UNIVERSITY PRESS / NEW HAVEN & LONDON, 2003.